المملكة المغربية

1 القضاء على الفقر المدقع والجوع

2 تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

أهداف الألفية من أجل التنمية

3 تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

التقرير الوطني 2005

4 تخفيض معدل وفيات الأطفال

دجنبر 2005

المملكة المغربية

أهداف الألفية من أجل التنمية

التقرير الوطني 2005

دجنبر 2005

الـفـهـــرس

مدخـــل		4
مـقـدمـة	على مستوى الحكامة	6
	على المستوى الاقتصادي	7
	على المستوى الاجتماعي البشري	9
	المشاريع الخاصة لدعم التنمية البشرية	10
1 الهدف الأول القضاء على الفقر المدقع والجوع	1. تطور ظاهرة الفقر	14
	2. تطور الفوارق المجالية لمستويات المعيشة	15
	3. الإقصاء الاجتماعي، عامل الإفقار	15
	4. قدرة التتبع للهدف 1من أهداف الألفية من أجل التنمية	15
	5. المبادرة الوطنية للتنمية البشرية : تحول استراتيجي	16
2 الهدف الثاني ضمان توفير التعليم الابتدائي للجميع	1. الوضعية الحالية	19
	2. الإكراهات	20
	3. الاستراتيجيات اللازم تقويتها	20
3 الهدف الثالث النهوض بالمساواة بين الجنسين واستقلالية النساء	1. الوضعية الحالية	23
	2. الإكراهات	24
	3. الاستراتيجيات اللازم تقويتها	24
4 الهدف الرابع تقليص وفيات الأطفال لأقل من خمس سنوات	1. الوضعية الحالية	27
	2. الإكراهات	27
	3. الاستراتيجيات اللازم تقويتها	27

5	**الهدف الخامس** تحسين صحة الأمومة	1. الوضعية الحالية	30
		2. الإكراهات	31
		3. الاستراتيجيات اللازم تقويتها	31
6	**الهدف السادس** محاربة مرض فقدان المناعة (السيدا) وحمى المستنقعات وأمراض أخرى	1. الوضعية الحالية	33
		2. الإكراهات	33
		3. الاستراتيجيات اللازم تقويتها	34
7	**الهدف السابع** ضمـان بيئـة مستدامـة	1. الوضعية الحالية	36
		2. الإكراهات	38
		3. الاستراتيجيات اللازم تقويتها	38
8	**الهدف الثامن** إقامـة شراكـة عالـميـة مـن أجـل التنميـة	1. الوضعية الحالية	36
		2. الإكراهات	38
		3. الاستراتيجيات اللازم تقويتها	38
	لائحة أهداف الألفية من أجل التنمية (الأهداف المؤشرات)		45
	المراجـع		52

مـــدخـــــل

اعتمدت المقاربة التي اتبعت في إنجاز التقرير الوطني الثاني المتعلق بآهداف الألفية من أجل تنمية المملكة المغربية، بالمقارنة مع تلك المتبعة في تقرير 2003، على الانفتاح الكبير على الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين داخل المجتمع المدني، والأخذ بعين الاعتبار الفوارق الاجتماعية بمفهومها الواسع و ذلك بإدماج المقاربة النوعية.

وقد رسخت هذه المقاربة متطلبات الالتزام بالدقة والصرامة اللتين حضيتا بالإجماع في مجال أهداف الألفية من أجل التنمية، وكذلك الأمر بالنسبة للصياغة التركيبية للتوصيات والاهتمام بإبراز تعدد المواقف المعبر عنها.

في هذا الإطار، شكلت نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى المنجز في شتنبر2004، إلى جانب الإحصائيات الوزارية، مصدرا يجعل من التقرير مرجعا توثيقيا يعتمد عليه جميع الفرقاء الوطنيون والأجانب الذين يهتمون بالتنمية البشرية بالمغرب وذلك نظرا للطابع الشمولي والآني للإحصاء.

وكذلك الأمر بالنسبة للمساهمات التقييمية البناءة والمثمرة للمنجزات الوطنية لأهداف الألفية من أجل التنمية ولاقتراحاتها للإسراع أو التريث في برامجها أوخططها. إن وزن ممثلي المجتمع المدني وبالأخص جمعيات حقوق الإنسان والمتحمسين للمساواة بين الجنسين، ساهم في تقوية المقاربة النوعية أثناء المداولات والتوصيات المخصصة لكل من أهداف الألفية من أجل التنمية.

والجدير بالذكر في هذا الصدد، أن المسلسل التشاركي الذي طبع إنجاز التقرير الوطني الثاني قد انطلق يوم 18 يناير 2005 بتنظيم المندوبية السامية للتخطيط لندوة وطنية بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية وصندوق الأمم المتحدة للمرأة، حول موضوع مقاربة النوع وأهداف الألفية من أجل التنمية وبحضور ممثلي جميع القطاعات الوزارية المعنية، والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وجمعيات المجتمع المدني وكذلك الوكالات المختصة التابعة للأمم المتحدة الممثلة بالمغرب.

وهكذا تكونت ست أوراش خاصة بكل محور تم تدارسه حسب المقاربات والمعايير المتفق عليها ؛ وفي هذا السياق همت هذه الدراسة 27 مرما و 69 مؤشرا وأغنت هذا التقرير بتسعة مرامي جديدة و 21 مؤشرا جديدا.

وكانت نتيجة أعمال هذه الأوراش صياغة تقارير محورية حررت من طرف خبراء مستقلين شملت تحليلا انتقاديا للوضع، وتقييم قدرات البلاد لتحقيق التطورات المرتقبة وتقديم توصيات لتدارك العجز الذي قد يحول دون تحقيق هذه الأهداف.

وقد قامت المندوبية السامية للتخطيط بتضمين حصيلة الأشغال وخلاصات الأوراش في هذا التقرير الذي أصبح يكتسي صبغة وطنية بكل ما في الكلمة من معنى.

إذا كانت التوصيات المضمنة في التقارير الموضوعاتية قد لخصت في هذا التقرير، فإن المعطيات الإحصائية المستنبطة من مختلف المصادر المعتمد عليها قد تم تصحيحها وتحيينها في ضوء النتائج المتوفرة انطلاقا من المصادر الإحصائية الموثوقة نذكر منها الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنتي 1994 و2004، والبحوث المنجزة من طرف المندوبية السامية للتخطيط حول استهلاك الأسر خلال الفترة 2000-2001 أو فصليا حول التشغيل، وكذلك تقارير التقييم المنجزة من طرف نفس الجهاز أو المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية.

وهكذا، ففضلا عن تقديم الإطار المؤسساتي والاقتصادي والاجتماعي للمملكة المغربية، يتطرق هذا التقرير بشكل موجز لمؤشرات النتائج القياسية وللإكراهات وكذا للتوصيات في أفق 2015 وذلك حسب أهداف الألفية من أجل التنمية.

مـقـدمـــة
الإطار المؤسساتي والاقتصادي والاجتماعي

يعتبر المغرب" مملكة ديموقراطية واجتماعية "حسب نص الدستور الذي يقر الحريات الديموقراطية وحقوق الإنسان المتعارف عليها عالميا. ويخول الدستور السلطة التشريعية للبرلمان المتكون من غرفتين :غرفة مجلس النواب وغرفة المستشارين. فالأولى منتخبة عن طريق الاقتراع المباشر والثانية عن طريق الهيئات المنتخبة والمتكونة من ممثلي الجماعات والغرف المهنية وهيآة المآجورين.

كما ينص الدستور على استقلالية العدالة، فمهنة القضاء يحكمها المجلس الأعلى للقضاء المنتخب من طرف القضاة والذي يترأسه الملك.

أما الحكومة فهي مسؤولة أمام جلالة الملك والبرلمان. وتقوم بمهامها الدستورية بقيادة جلالته الذي يتمتع بمشروعية تاريخية وشعبية وبسلط محددة في الدستور. ويعتبر جلالة الملك أميرا للمؤمنين، مما يخول له سلطة روحية ودينية والتي تعتبر بالمغرب، الذي جل سكانه متشبثون بالإسلام، أسس تراض وطني حقيقي ودائم حول تفضيل إسلام يميل إلى مبدأ الوسطية وقيم التسامح والانفتاح على الحداثة.

على مستوى الحكامة

إن دمقرطة المؤسسات الدستورية تتم بصفة معمقة وعن طريق صيرورة حية وذلك بتوسيعه إلى جميع مجالات الحياة الوطنية. فمجموعة من القوانين الأساسية تمت المصادقة عليها، أو هي في طور المصادقة من طرف البرلمان، مكنت من توسيع مجالات الحريات العمومية وخصوصا تلك المتعلقة بالصحافة وخلق الجمعيات وتآسيس الشفافية في تسيير الأحزاب والاستشارات الانتخابية. كما تم خلق مؤسسات للتوسط بين المواطن والإدارة : فالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يؤمن إنعاش وتتبع ثقافة حقوق الإنسان ويقدم للملك تقريرا سنويا عنها. أما ديوان المظالم فهو مكلف بدراسة شكايات ومشاكل المواطنين. و من جهة أخرى، فإن" هيئة الإنصاف والمصالحة "التي تكونت في صيغة لجنة وطنية ممثلة لجل الأحزاب الوطنية والنقابات وكذلك للمدافعين عن حقوق الإنسان، تم تآسيسها من طرف جلالة الملك من أجل معالجة مخلفات الماضي لحقوق الإنسان والتي ورثت عن طريق الحكامة التي سادت في الماضي وخصوصا منذ استقلال المغرب. و هكذا تم تمكين الهيئة من جميع السلط وذلك للاطلاع على جميع الملفات الإدارية والمراجع الضرورية بهدف معرفة الحقيقة وتحديد التعويضات و جبر الضرر وطرق إدماج جميع المواطنين الذين كانوا ضحايا معاملات تعسفية.

فعلى مستوى العدالة، تم إنشاء محاكم متخصصة في الإدارة، والتجارة والأسرة. كما تمت المصادقة على مجموعة من القوانين تؤمن مساواة الجنسين والحفاظ على حقوق الطفل. فالمحاكم الخاصة التي كلفت بمتابعة ومحاكمة القضايا المتعلقة بسرقة الأموال العمومية، كالرشوة واستغلال النفوذ والتي حدثت خلال مزاولة المهام العمومية، تم إلغائها وفوضت جميع مهامها إلى محاكم القانون العام وبالضبط إلى محاكم النقض والإبرام.

وفي ميدان الحكامة المحلية، فإن المفهوم الجديد للسلطة الذي دعا جلالة الملك الإدارات المحلية إلى الانخراط فيه يهدف إلى إنعاش وتفعيل مفهوم القرب وذلك لمعالجة مشاكل المواطنين

والرفع من وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الجهوي والمحلي. وفي نفس الاتجاه، فإن مجموعة من الصلاحيات التي كانت من اختصاص الإدارة المركزية وخصوصا تلك المتعلقة بإنعاش الاستثمار قد نقلت إلى ولاة الجهات. فهذه التدابير تدخل في إطار تقوية سياسة اللاتمركز وذلك لمتابعة مسلسل اللامركزية، والذي تمت تقويته سنة 2002 بالمصادقة على الميثاق الجماعي الجديد الذي يوسع من صلاحيات المؤسسات المنتخبة وملائمة قانون الوصاية على الجماعات المحلية.

على المستوى الاقتصادي

إن المغرب قد اختار ومنذ أمد بعيد، موازاة مع التعددية السياسية، الاقتصاد الحر المتفتح على السوق العالمية. فقد التزم وانخرط خلال سنوات الثمانينات في برنامج التقويم الهيكلي من أجل بلوغ مستوى التنافسية التي يحتمها التفتح.

لقد ارتبطت المملكة المغربية بمعاهدات" للتجارة الحرة "مع الاتحاد الأوروبي، والدول العربية (تونس ومصر والأردن) وتركيا وأخيرا مع الولايات المتحدة الأمريكية. فاقتصاد المغرب منخرط بقوة في صيرورة التغيير التي تعتبر السوق والمبادرة الحرة المحركان الأساسيان للتنمية. فمنذ التسعينات، اعتمدت سياسة لإصلاح الإطار القانوني والمؤسساتي للاقتصاد بهدف تحسين مستوى التنمية أدت إلى اتخاذ مجموعة من التدابير القانونية والتدبيرية التي أدت بدورها إلى الدفع بتحرير التجارة الخارجية وإلى التقيد بالمعايير العالمية في التشريع وتدبير المقاولات وفي القطاع المالي. وهكذا فالقانون حول التنافسية وتحرير الأثمنة المستوحى من النماذج الحالية بالدول الأوربية والميثاق الوطني للمقاولات المتوسطة والصغرى وقانون الشغل تؤسس لعلاقات مهنية جد مرنة وبالتالي تهدف إلى تأمين إطار قانوني و مؤسساتي واجتماعي للمقاولات تحث على تشجيع التشغيل.

وفي سياق نفس الأهداف، فقد توبعت مراجعة إطار المؤسسات والمقاولات العمومية. فبعض القطاعات الاحتكارية، مثل المواصلات السلكية واللاسلكية، وإنتاج الكهرباء والقطاع السمعي البصري قد تم تحريرها. كما وضعت آليات للضبط والتنظيم وخصوصا لاحترام قواعد المنافسة. وفي نفس إطار سياسة إعادة تحديد مهام الدولة والخوصصة، تم تحويل مجموعة من المؤسسات العمومية مثل المكتب الوطني للسكك الحديدية والمكتب الوطني للنقل و مكتب تنمية واستغلال الموانئ والقرض الفلاحي إلى شركات مجهولة الاسم أو تم تحريرها مثل اتصالات المغرب و سوماكا (لإنتاج السيارات) ومكتب التبغ.

على الرغم من التحرير القوي للمبادلات الخارجية، فالصادرات المغربية والتي تعتبر متغيرا حاسما في النمو الاقتصادي، لم تجن ما فيه الكفاية من الفوائد من الإمكانيات المتاحة من عولمة الأسواق ومن عودة النمو التي شهدها الاقتصاد العالمي منذ سنة 2000. أما الواردات فقد عرفت على العكس من ذلك انتعاشا بفضل انخفاض الرسوم الجمركية وذلك طبقا للالتزامات الدولية للتبادل الحر التي عرفت ارتفاعا مستمرا بسبب العجز الدائم في المحصول الزراعي والطاقة، وهما اللذان يمتصان لوحدهما ثلث موارد الصادرات. إن تأثير الصادرات على

التجارة الخارجية يبين عجز تنافسية المواد المغربية بالمنافسة الخارجية. ورغم العجز التجاري المزمن، فقد سجل ميزان الأداءات الجاري، فائضا خلال فترة 2000-2004 يعادل في المتوسط 2,7% من الناتج الداخلي الخام وذلك بفضل المداخيل السياحية وتحويلات المواطنين المغاربة المقيمين بالخارج.

ورغم ذلك فان معدل الاستثمار الذي يتراوح ما بين 22 و24,5% يبقى غير كاف لتحريك نمو قوي ودائم. فالمجهود الذي يقوم به القطاع العام والمركز على تمويل برامج البنيات التحتية الاقتصادية والاجتماعية لازال لم يجد الدعم الكافي من قبل القطاع الخاص سواء الوطني أو الأجنبي. كما إن المساهمة الفعلية للاستثمارات الخارجية المباشرة لم تتجاوز 10% من مجموع التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت رغم تقدمها الملحوظ خلال السنوات الأخيرة.

إن النظام المالي لازال يتميز بضعف قدرته على تحويل الفائض من الموارد المالية الموجودة إلى قدرات إنتاجية جديدة. كما أنه لا يشارك بالمقدار الكافي في تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة التي تستخدم أقل من 10 عمال والتي تكون 98% من النسيج الاقتصادي. أما النظام الجبائي المعروف بتعقيده وعدم حثه للاستثمار، فانه سيعرف خلال سنة 2006 إصلاحا جذريا من أجل تبسيط هياكله و تقوية خاصية حثه على الاستثمار وتوسيع الوعاء الضريبي بهدف إدماج القطاع الغير المنظم تدريجيا.

وفي هذا السياق، تمكن المغرب رغم جميع الإكراهات من الحفاظ النسبي على استقرار الإطار الماكرو اقتصادي. فالتضخم بقي دون 2%، أما عجز الميزانية، فبفضل مداخيل البرنامج الكبير للخوصصة، بقي في مستويات متوسطة تناهز 3,6%. وهو فضلا عن كل ذلك يتحمل عبء المستوى العالي لكتلة الأجور وضعف مرونة المداخيل الضريبية وحجم النفقات المخصصة لتدعيم المواد الأساسية (الدقيق و السكروالمواد البترولية.)

ورغم الانخراط الليبرالي والانفتاح والصرامة في إدارة النشاط الاقتصادي فإن معدل نمو الاقتصاد المغربي لم يتمكن بعد بلوغ مستوى القطيعة مع مستويات السنوات الأخيرة بحيث يقلص بصفة جوهرية من المعدل المرتفع للبطالة. إن نمو الناتج الداخلي الإجمالي ناهز خلال العشر سنوات الأخيرة حوالي 3% في المتوسط. ويبقى هذا النمو مرتبطا بالناتج الداخلي الإجمالي الفلاحي الذي هو بدوره رهين بالتقلبات المناخية. فقد مر معدل النمو من 17%- سنة 1999 إلى 28%+ خلال 2001 ثم إلى 18%+ سنة 2003 غير أنه خلال الفترة 2000-2004، كان يدور حول 4% في المتوسط لكونه استفاد من الطلب الخارجي الملائم ومن الظروف المناخية الجيدة بصفة استثنائية.

إذا كان هذا التطور قد ساعد على تحسين مستويات المعيشة للسكان القرويين فإن المفعول الخارجي للناتج الداخلي الإجمالي الفلاحي على القطاعات الاقتصادية الأخرى بقي محدودا. أما القطاع الغير الفلاحي القابل للمتاجرة، والذي يخلق القسط الأوفر من الثروة الوطنية، فقد استمر في تقدمه دون الابتعاد عن المستويات السابقة، وهكذا قد سجل معدل النمو لهذا القطاع 3,6% في المتوسط ما بين 2000 و 2004 مقابل 3,5% خلال العشر سنوات الأخيرة.

إن النمو القوي للنشاط الاقتصادي يعد شرطا أساسيا للتقليص من البطالة. فحسب البحوث التي أجريت حول التشغيل سنة 2004 فإن البطالة تهم 10,8%من السكان النشيطين مقابل 12,3% خلال 2001. ويبلغ هذا المعدل 18,4% بالوسط الحضري، 15,4% من النشيطين البالغين من العمر 15 إلى 24 سنة و 26,9% من ذوي الشهادات الذين لهم مستوى التعليم العالي. مما يشغل بال السلطات والأوساط الاقتصادية والرأي العام على السواء. هذا ومما يبرر كذلك الانشغال أن المغرب يوجد في المرحلة الأخيرة من الانتقال الديموغرافي المتميزة بالتكاثر المرتفع للسكان النشيطين. فحصة السكان النشيطين البالغين من العمر 15 سنة وأكثر من مجموع السكان قد مرت من 51,4% خلال سنة 2001 إلى 52,6%، سنة 2004. لذلك فإن هيكلة الطلب على الشغل ستعرف تغييرا هاما حسب الجنس، بالنظر إلى المكانة المتزايدة للمرأة ضمن السكان النشيطين، وبالنظر أيضا للتغيير الذي سيعرفه وضعها القانوني ومستواها الثقافي. فبين 2001 و2004، بلغ معدل النمو السنوي للسكان النشيطين من الإناث 5,2% مقابل 1,8% للرجال، مما أدى إلى ارتفاع حصة السكان النشيطين الإناث في مجموع السكان النشيطين من 25,9% إلى 27,8%.

على المستوى الاجتماعي والبشري

فرغم الإكراهات الاقتصادية والمالية التي يجتازها المغرب فإنه لم يفتأ ينهج سياسة للتنمية الاجتماعية و البشرية، هذه السياسة التي أصبحت تحظى ببعد أولوي منذ اعتلاء جلالة الملك محمد السادس عرش أسلافه المنعمين. وهكذا فالنفقات العمومية المخصصة للقطاعات الاجتماعية بالمعنى الشامل تمثل قرابة 50% من ميزانية الدولة، وتعززها مداخيل استثنائية أخرى تقتطع من جزء من مداخيل الخوصصة الموضوعة بصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. فقطاع التعليم والتكوين وتوسيع استفادة السكان من التجهيزات والخدمات الاجتماعية وخصوصا الماء والتطهير والكهربة والطرق القروية تعتبر من ضمن المكونات الأساسية لهذه النفقات.

إن تمدرس الأطفال البالغين سن ولوج المدرسة بسلك التعليم الابتدائي قد سجل، حسب إحصائيات وزارة التربية الوطنية والمعطيات الديموغرافية المستخرجة من نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2004، نسبة 87% خلال الموسم الدراسي 2003-2004 عوض 60,2% خلال سنة 1993-1994. وقد كانت البنات هن المستفيدات الأساسيات من ذلك بمعدل 84,2% و51,9% خلال السنتين الآنفتين. وهكذا تم تحقيق مبدأ المساواة بين الذكور والإناث بالوسط الحضري بنسبة 90%. فإذا كان معدل التمدرس بالوسط القروي مايزال ضعيفا، فقد عرف خلال السنوات الأخيرة نموا جد مرتفع حيث انتقل من 43,2% سنة 1994 إلى 83,6% سنة 2004. ويعزى هذا التقدم إلى تمدرس الإناث حيث انتقل المعدل من 1و30% إلى 78,5%. أما معدل تمدرس الذكور فقد انتقل بدوره من 55,7% إلى 88,5% وهكذا عرفت وتيرة تمدرس الإناث تقدما ملحوظا، فقد تم ربح 10 نقط خلال اثني عشرة سنة (من 20% سنة 1982 إلى 30,1% سنة 1994) و 48 نقطة خلال العشر سنوات الأخيرة (من30,1% في 1994 إلى78,5%، سنة 2004).

أما بالنسبة للأمية، فقد انتقل معدل الأمية على الصعيد الوطني من 55% إلى 43% ما بين 1994 و2004. ويقدر هذا التراجع ب 8 نقط بالوسط الحضري حيث انتقل المعدل من 37% إلى 29%. أما في الوسط القروي فقد سجل هذا التراجع 15 نقطة، حيث انتقل من 75% إلى 60% مما يبين

أن محو الأمية لازال يشكل تحديا كبيرا وان المغرب عازم على تخطيه.

وفي ميدان الصحة، فإن السلطات العمومية قد أعطت الأولوية إلى الوقاية وتحسين صحة الأم والطفل، فمعدل الوفيات لدى الأطفال انخفض من 57‰ خلال 1978-1997 إلى 40‰ خلال الفترة 1999-2003. أما معدل الوفيات لدى الفتيان فقد انتقل على التوالي من 20‰ إلى 7‰. ونفس الشيء بالنسبة لوفيات الأمهات، التي وإن انخفضت إلى 227 وفاة في 100.000 ولادة خلال 1995-2003 مقابل 332 خلال فترة 1958-1919 فانه لا زال يشكل موضوع قلق. وان من شآن برامج " أمومة دون مخاطر" وتعميم التغطية الصحية عبر التآمين الإجباري على المرض التي بدأ العمل بها ابتداءً من شتنبر 2005 ونظام الإعانة الطبية للمحتاجين أن تعمل على تحسين المؤشرات الصحية المذكورة. وسيستفيد من هذا التحسن أيضا ولوج السكان المتصاعد إلى الخدمات الأساسية وذلك عبر البرامج المتخصصة كبرنامج كهربة العالم القروي وبرنامج تزويد السكان القرويين بالماء الصالح للشرب.

إن نسبة الأسر المرتبطة بإحدى الشبكات العمومية لتوزيع الكهرباء قد انتقل خلال العشر سنوات الأخيرة من 80,7% إلى 90% بالوسط الحضري ومن 9,7% إلى 43,2% بالوسط القروي. أما عن التغطية الترابية لشبكات الكهربة، فقد بلغت حسب المكتب الوطني للكهرباء 100% و72% خلال سنة 2004 بالوسطين الحضري والقروي على التوالي. أما بالنسبة للماء الصالح للشرب فحصة الأسر المرتبطة بإحدى الشبكات العمومية لتوزيع الماء الصالح للشرب فقد انتقلت ما بين 1994 و 2004 من 74,2% إلى 83% بالوسط الحضري ومن 4% إلى 18,1% بالوسط القروي. هذه النسبة التي ظلت مستقرة، خلال الفترة 1928-1949، عرفت بدورها ارتفاعا ب 14 نقطة خلال العشر سنوات الأخيرة، 13 منها خلال الخمس سنوات الأخيرة(أي 93%). أما إذا أخذنا بعين الاعتبار الحنفيات العمومية فمعدل الأسر القروية التي لها منفذ إلى الماء الصالح للشرب فسيبلغ 61% خلال سنة 2004.

وقد عرف فك العزلة عن العالم القروي بدوره نموا متسارعا بحيث مرت وتيرته من 1000 كلم من الطرق والمسالك القروية خلال سنة 1999 إلى 1500 كلم سنة 2004.

المشاريع الخاصة لدعم التنمية البشرية

رغم الإنجازات التي حققها، فإن المغرب جد واع بالاختلالات المتراكمة في ميدان التنمية الاجتماعية ومحاربة الفقر، وهو يمتلك كل الإرادة السياسية القوية للقضاء عليها. هذا الشعور والإرادة القويتين التي كانا دائما موضوع الخطب التي يوجهها جلالة الملك للأمة عرفت طريقها إلى التحقيق عبر الإصلاحات الكبرى المجتمعية وبمبادرة ملكية سامية وبدعم شخصي من جلالته. لقد عبآت هذه الإصلاحات، التي تتمتع بإجماع وطني قوي، جميع القوى الاجتماعية والسياسية للبلاد. وانطلاقا من تحليل للفوارق بين الفئات الاجتماعية وبين الجنسين وبين الجهات، فإن هذه الإصلاحات تتمحور حول تغيير وضع المرأة نحو الأفضل، ووضع نظام لمحاربة آثار الجفاف بالعالم القروي ومحاربة السكن الغير اللائق إلى المشروع الوطني الكبير : المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

إن البعد المجتمعي لإصلاح مدونة الأسرة سيطبع لا محالة مستقبل المجتمع المغربي. فحسب

رأي جميع الملاحظين والمتتبعين وطنيا ودوليا فإن هذا الإصلاح هو حصيلة مقاربة خلاقة ستكون نموذجا يحتدى بالنسبة للمجتمعات الإسلامية. فهي تعطي سند قانونيا وضمانات قضائية لمبدأ المساواة بين الجنسين كما أنها ستقوي حقوق الطفل والمسؤولية المزدوجة في تدبير شؤون الأسرة وذلك في إطار احترام التعاليم الإسلامية وحقوق الإنسان المعترف بهما دوليا.

إن برامج محاربة الجفاف الخاصة بالعالم القروي المعتمدة خلال سنوات الجفاف تهدف إلى تقديم المساعدة إلى السكان القرويين الأكثر تضررا. وهي تقوم على تزويد السكان بالماء الصالح للشرب بالمناطق المتضررة، والحفاظ على الماشية، والمحافظة على الثروة الغابوية وكذلك وضع بعض التدابير المصاحبة من أجل الحفاظ على مدخول الفلاحين وذلك بإحداث أشغال ذات مصلحة اقتصادية واجتماعية تتمثل في خلق فرص للشغل ومن التخفيف من مديونة الفلاحين لدى صندوق القرض الفلاحي. ويتم انجاز هذه البرامج وفق مساطر إدارية ومالية مبسطة وبواسطة جهاز عملي لامركزي وحسب نظرة تشاركية.

ويندرج برنامج "مدن بدون صفيح" الخاص باحتواء السكن غير اللائق بدوره في التوجه الرامي إلى القضاء على الفقر في الأحياء الهامشية. وهو يستهدف النهوض بمشاريع للسكن الاجتماعي ذو قيمة قارية بسيطة من أجل القضاء على السكن غير اللائق. وسيستفيد من هذه المشاريع 212.000 أسرة في ظرف 5 سنوات وسيتم انجازها بشراكة مع الدولة والجماعات المحلية ومقاولات القطاع الخاص.

وقد جاءت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أعلن عنها جلالة الملك يوم 18 ماي 2005 في خطاب وجهه للأمة لتعزز مكافحة الفقر خاصة في العالم القروي وفي ضواحي المدن. فقد جعل هذا المشروع الضخم من مكافحة الفقر احد المكونات القارة وذات الأولوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، إذ أن من خصائصه أن انجازه سيتم في تكامل وتآزر مع البرامج الاجتماعية الاعتيادية للحكومة دون أن يحل محلها. وقد خصص له غلاف مالي يبلغ 10 مليار درهم لمدة 5 سنوات إلى جانب إطار خاص للبرمجة والتتبع والتقييم يوجد على مستوى الهيأت المحلية الترابية للمملكة. كما أن تنفيذه يتم وفق مقاربة تشاركية وتعاقدية يشارك فيها المنتخبون والمجتمع المدني. ورغبة في التعرف على المناطق ذات الأولوية، ثم وضع خرائط للجماعات المحلية بناء على التقاطع مابين نتائج البحث حول استهلاك الأسر الذي أنجز سنة 2001 ونتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2004. وفعلا، فقد شكلت هذه الخرائط الأدوات المناسبة لتحديد العمليات والوحدات الترابية ذات الأولوية وكذا السكان المستهدفين.

وبغض النظر عن الإكراهات الناجمة عن الانخراط في عولمة الأسواق، فإن البلاد تعاني أيضا من الارتفاع الشديد لأسعار منتوجات الطاقة إلى جانب آثار الجفاف السلبية على الإنتاج الفلاحي، ناهيك عن الالتزام بالدفاع عن الوحدة الترابية والمشاركة في المكافحة الدولية للجريمة المنظمة وخاصة الإرهاب إلى جانب الصعوبات الناجمة عن تدبير تدفق المهاجرين السريين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء. بالرغم من كل ذلك، فان المغرب لا زال يواصل سياسة نشيطة لتدارك التآخير والعجز الحاصل في الميدان الاجتماعي كما يعمل جاهدا لتعميق الديمقراطية والنهوض بدولة الحق والقانون في كل مجالات الحياة الوطنية.

وفي هذا الإطار، فان المغرب لا زال لم يتمكن بعد من تحقيق معدل النمو والتنافسية لنشاطه

الاقتصادي الذي يسمح له بخلق الثروات ومناصب الشغل التي هو في حاجة إليها. ولكنه يبقى مع ذلك احد البلدان القلائل الذين يتوفرون في مجال التنمية البشرية على رؤية منسجمة وبرامج طموحة تدعمها إرادة سياسية قوية تحظى بالالتزام الشخصي لجلالة الملك وانخراط مجموع الأحزاب السياسية والفاعلين الاقتصاديين والمجتمع المدني.

إن هذه السياسة تلتقي والانشغالات التي تم التعبير عنها في قمة الألفية المنعقدة في شتنبر2000، فهي تشكل ضمانا لنجاح هذه الجهود قصد تحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية في الأجل المحدد إلى جانب كونها مبررا للدعم المالي الهام الذي تقدمه الهيأت الدولية.

المـؤشـــرات الاقتصـاديـــة

المـؤشـرات	الـقـيـم	السنـة المرجعيـة
الناتج الداخلي الخام بالدولار	1099 1677	1990 2004
معدل النمو السنوي للناتج الداخلي الخام لكل فرد (بسعر قار)	1,0 2,8	1998-1990 2004-2000
نسبة صافي المداخيل من العملة الأجنبية من الناتج الداخلي الخام	0,6 2,4	1990 2004-2000
نسبة النفقات العمومية على التعليم من الناتج الداخلي الخام	5,3 6,4	1990 2004
نسبة النفقات العمومية على الصحة من الناتج الداخلي الخام	0,9 1,2	1990 2004
نسبة تحملات الدين العمومي الخارجي من الناتج الداخلي الخام	79 26	1990 2004
نسبة خدمة الدين العمومي الخارجي من الناتج الداخلي الخام	14,8 5,2	1990 2004
نسبة العجز الإجمالي للخزينة من الناتج الداخلي الخام	3,5 3,2	1990 2004

المـؤشـــرات الديمغـرافيـــة الســوسيـــو اقتصـاديـــة

المـؤشـرات	الـقـيـم	السنـة المرجعيـة
عدد السكان بالملايين	26,1 29,9	1994 2004
نسبة السكان البالغين أقل من 15 سنة	37,3 31,3	1994 2004
معدل التزايد السنوي المتوسط للسكان	2,1 1,4	1994-1982 2004-1994
معدل التمدين	51,5 55,1	1994 2004
أمد الحياة عند الولادة (بالسنوات)	67,9 70,8	1994 2004
معدل النشاط 15 (سنة فأكبر)	51,4 52,6	2001 2004
معدل البطالة	12,3 10,8	2001 2004
معدل التعلم للسكان الذين يزيد سنهم عن 10 سنوات	45,6 57,0	1994 2004
المعدل الصافي لتمدرس الأطفال البالغ سنهم مابين 6 و 11 سنة	60,2 87,0	1994 2004
معدل الأسر المرتبطة بشبكة الماء الشروب: ـ على المستوى الوطني ـ في الوسط الحضري ـ في الوسط القروي معدل الأسر المرتبطة بشبكة أو منبع مياه صالحة : ـ في الوسط الحضري ـ في الوسط القروي	 57,5 83,0 18,1 100 61	2004 2004
معدل الأسر المرتبطة بشبكة الكهرباء (1) ـ على المستوى الوطني ـ في الوسط الحضري ـ في الوسط القروي	 71,6 89,9 43,2	2004
معدل وفيات الأطفال (لكل ألف ولادة حية)	57 40	1991-1987 2003-1999
معدل وفيات الأمهات (لكل 100000 ولادة) ـ على المستوى الوطني ـ في الوسط الحضري ـ في الوسط القروي	 227 187 267	 (2003-1995)
عدد السكان لكل طبيب	2933 1780	1994 2004

(1) : هذه المعدلات لا تعني سوى المحلات المعدة للسكنى ولا تأخذ بعين الاعتبار أنواع الاشتراك الأخرى (محلات مهنية...) وهي لا تفيدنا أيضا فيما يخص معدلات التغطية الترابية من طرف الشبكة الكهربائية والتي ستبلغ سنة 2004 حسب المكتب الوطني للكهرباء 100% في الوسط الحضري 72% في الوسط القروي.

1 الهـدف 1
القضـاء علـى الفقـر المدقـع والجـوع

1. تـطـور ظاهـرة الفقـر

■ الفقر حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

المرمى 1 : التقليص إلى النصف من نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم ما بين 1990 و2015.

المرمى 2 : التقليص إلى النصف من نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن 2 دولار في اليوم ما بين 1990 و2015.

المرمى 3 : التقليـص إلى النصـف من نسبـة السكـان الذيـن يعانون من الجوع ما بين 1990 و2015.

إن الفقر الذي يقل عن 1 دولار واحد بالنظر للقدرة الشرائية غير ذي دلالة إحصائية في المغرب :فمعدله لم يزد عن 0.8% سنة 1990 و 0,6% سنة 2001. وهذا المعدل أكثر ضئالة في الوسط الحضري حيث لا يتعدى 0,1% حسب أبحاث مستوى معيشة واستهلاك الأسر. من جهة أخرى، فإن حجم العينات التي تم اعتمادها في هذه الأبحاث غير كاف لتقرير نسبة هذا النوع من الفقر.

أما مستوى الفقر البالغ 2 دولار في اليوم بالنسبة لكل شخص بلغ 16,8% سنة 1990، ليتراجع إلى 9,7% سنة 2004، مسجلا بهذا انخفاضا بنسبة 42,2%. بينما لا يزال مرتفعا نوعا ما في المجال القروي 24,8% و 16,4% على التوالي.

أما بالنسبة للفقر الغذائي، فقد أبان البحث الأخير الذي أجري حول الاستهلاك في المغرب أن الهدف المرسوم في هذا الباب قد تم تحقيقه منذ أوائل الألفية الثانية. حيث مر معدله من 4.6% سنة 1985 إلى 1.8% سنة 2001. وهذه النتيجة تعكس استقرارا غذائيا نسبيا بشكل عام.

■ الفقر المقاس حسب العتبات الوطنية

المرمى 4 : التقليـص إلـى النصـف مـن نسبـة السكـان الـذيـن يعيشون في الفقر المطلق و الفقر النسبي وفي وضعية هشة ما بين 1990 و2015.

قامت المندوبية السامية للتخطيط سنة 2001 بإجراء بحث حول الاستهلاك ونفقات الأسر. وقد مكنت معطيات هذا البحث من تحيين عتبات الفقر والهشاشة حسب المقاربات الموصى بها من طرف منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية للصحة والبنك الدولي.

فعلى المستوى الوطني، من 1985 حتى 2004 :

- تقلص الفقر المطلق من 12,5% إلى 7,7%، أي بانخفاض 38,5% ؛
- تقلص الفقر النسبي من 21,0% إلى 14,2%، أي بانخفاض 32,4% ؛
- تقلصت الهشاشة من 24,1%، إلى 17,3%، بمعدل إجمالي بلغ 28,2%.

لكن هذا التراجع لم يكن بنفس الوتيرة في الوسطين الحضري والقروي وفي كل الجهات.

ففي الوسط الحضري، تقلص الفقر النسبي من 13,3% سنة 1985 إلى 10,4% سنة 1994 و 7,9% سنة 2004، بينما في الوسط القروي، لم يعرف انخفاضا ملحوظا حيث مر على التوالي من 26,8% إلى 23,0% ثم 22,0%.

وفيما يخص الفقر المطلق: فقد انخفض من 6,8% سنة 1985 إلى 3,5% سنة 2004 في الوسط الحضري وبالمقابل من 18,8% إلى 12,8% في الوسط القروي.

شـكـل 1
تطور الفقر المطلق والنسبي والغذائي ما بين 1985 و 2015

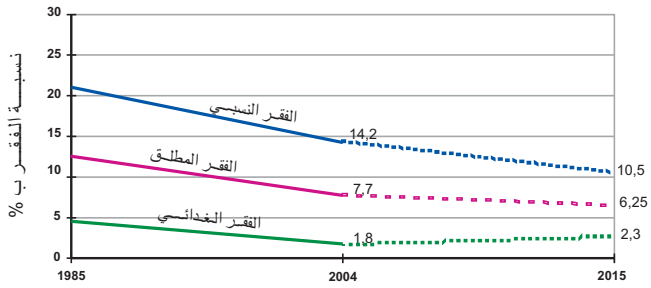

أما الهشاشة التي تعني نسبة السكان المعرضين لخطر الفقر، فقد انخفضت من 17,7% سنة 1985 إلى 12,4% سنة 2004 في الوسط الحضري، وبالمقابل من 29,1% إلى 23,5% في الوسط القروي بالنسبة لنفس المدة.

على المستوى الجهوي، كان انخفاض الفقر ما بين 1985 و2004 بصفة ملحوظة في المناطق المتطورة أكثر منه في باقي المناطق، باستثناء المناطق الصحراوية الثلاثة، حيث عرف الفقر النسبي تراجعا من 29,4% سنة 1985 إلى 9,8% سنة 2004، مما يؤكد أن الفقر ليس ظاهرة قارة بل يمكن تقليصه عن طريق توحيد الجهود والاستهداف الأمثل.

2. تطور الفوارق المجالية لمستويات المعيشة

المرمى 5 : التقليص إلى النصف للفوارق في النفقات ما بين 1990 و2005.

كانت النفقة المتوسطة لكل ساكن في الوسط الحضري ما بين 1970 و2001 أكثر مرتين من مثيلتها في الوسط القروي، مما يبين مدى قوة الفوارق المجالية الموجودة.

في حين نلاحظ، على العكس من ذلك، مرونة بالنسبة الفوارق الاجتماعية، فقد كانت حصة 50% من الأسر الأقل يسرا من مجموع النفقات 17,9% سنة 1970، 22,7% سنة 1985 و 24,4% سنة2001. بينما كانت حصة 10% من الأسر الأكثر فقرا 1,2% سنة 1970 و 1,9% سنة 1985 و 2,5% سنة 2001. وبالرغم من ذلك، تبقى الفوارق الاجتماعية مهمة ووثيرة الانخفاض بطيئة. مما يعني أن تحقيق الهدف الخامس لأهداف الألفية من أجل التنمية رهين بتطبيق سياسة إرادية لخلق الشغل وبتوزيع أمثل لثمار النمو.

3. الإقصاء الاجتماعي، عامل الإفقار

المرمى 6 : تقليص الإقصاء الاجتماعي بثلاث أرباع في أفق 2015.

يعتبر الإقصاء الاجتماعي مسلسلا للتفقير التدريجي، الناتج عن التعرض لمشاكل اجتماعية وبيئية متعددة، خاصة الهجرة القروية والبطالة طويلة الأمد.

ويعد الإقصاء الاجتماعي في المغرب مشكلا حضريا أكثر منه قروي، حيث أن الفقر القروي لا يكون حتما مرفوقا بالإقصاء نظرا لاندماج أسري أكبر. وتتجلى هذه الظاهرة بصفة أوضح في المجال شبه الحضري بسبب الهجرة القروية التي تكثر في مراحل الجفاف وتعرض المهاجرين إلى عزلة وتضرر اجتماعي في انتظار نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2004. ويقدر عدد المهاجرين القرويين إلى حوالي 100.000 شخص سنويا.

شـكـل 2
توزيع السكان حسب درجات المصاريف مابين 1985 و 2001

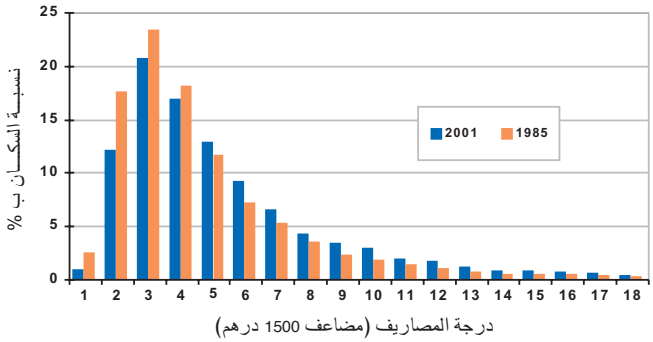

أما بالنسبة للإقصاء الاجتماعي المقاس بنسبة العاطلين لمدة طويلة (أكثر من سنة)، بالنظر لمجموع العاطلين، فهو يميل إلى الانخفاض في السنوات الأخيرة. وعلى المستوى الوطني فقد انتقل من 71,4% سنة 1999 إلى 69,9% سنة 2004، إلا أنه بقي أكثر ارتفاعا في المجال الحضري 74,0% (سنة 2004) مقابل 45,9% في الوسط القروي حيث يطرح ويتمثل مشكل الإقصاء الاجتماعي أكثر كبطالة جزئية أكثر منه بطالة مطولة.

4. القدرة على تتبع الهدف الأول من أهداف الألفية من أجل التنمية

بغض النظر عن الأبحاث التقليدية حول الاستهلاك ومستوى عيش الأسر والبحث الذي يجري بصفة منتظمة حول الشغل، فإن النظام الوطني للمعلومات الاجتماعية بصدد التزود بقدارات مؤسساتية جديدة :

■ فقد قامت المندوبية السامية للتخطيط، انطلاقا من معطيات الإحصاء العام للسكان 2004 والبحث الوطني حول الاستهلاك 2001، بإعداد قاعدة للمعطيات المندمجة حول مؤشرات الفقر (مدى الانتشار والحدة)، والهشاشة وعدم المساواة ومؤشرات التنمية البشرية والتنمية الاجتماعية، وذلك على المستوى المحلي الأكثر ملاءمة. وقد مكنت هذه القاعدة المعلوماتية من نشر الأعمال التالية ابتداء من سنة 2005 :

- خرائط جماعية للفقر، تم وضعها على المستوى الوطني والإقليمي وبالنسبة لمجموع الجهات ؛
- خرائط الفقر داخل الجماعات(حسب الأحياء)، على غرار خرائط وأنماط السكن المنجزة بالنسبة لمجموع المدن التي تعد مركزا للأقاليم ؛

- خرائط المؤشرات الجماعية للتنمية البشرية، التي تم إنجازها على المستوى الوطني والإقليمي وبالنسبة لمجموع الجهات ؛
- خرائط المؤشرات الجماعية للتنمية الاجتماعية في الوسط القروي، التي تم إعدادها على المستوى الوطني والإقليمي وبالنسبة لمجموع الجهات.

■ كما أن المندوبية السامية للتخطيط برمجت إنجاز بحث سنوي ابتداء من 2006 حول الظرفية لدى الأسر سيمكن من تتبع ظروف المعيشة ؛

■ وقد قامت المندوبية السامية للتخطيط، قبل الإحصاء العام للسكان 2004 بإقامة مركز للقراءة الأوتوماتيكية للوثائق(LAD)، يقوم باستغلال ونشر معطيات البحوث والإحصاء العام وكذا الإحصائيات الإدارية في الآجال المطلوبة ؛

■ وقد تمت المصادقة على جودة الإحصائيات والحسابات الوطنية من طرف مؤسسات دولية متخصصة، منها على الخصوص صندوق النقد الدولي : في إطار المعيار الخاص بنشر المعطيات، بالإضافة إلى هيئات أخرى، كالبنك العربي للتنمية وMed-stat وجامعة الدول العربية...

5. المبادرة الوطنية للتنمية البشرية : تحول استراتيجي كبير

تمثل المبادرة الوطنية للتنمية في مجال محاربة الفقر والهشاشة والإقصاء وعدم الاستقرار قطيعة مع الممارسات السابقة. وبشكل أدق، فهي قطيعة على ثلاث مستويات :

- إرادة سياسية قوية، تستند إلى سياسات عمومية ناجعة وأكثر فعالية تحدد أهدافها بدقة. أما العمل الإحساني فلا يشكل سوى تكميل أو دعم لهذه السياسة.
- طرق جديدة لتطبيق السياسات والبرامج العمومية مبنية على تحليل مختلف الاختلالات والعوائق التي تعترض تطبيق هذه الأخيرة بالشكل الأمثل. وتقوم هذه الطرق على استهداف مجالات معينة، في إطار زمني محدد وبإشراك لجميع المتدخلين في ما يخص الاستفادة من القدرات والدخل وتعيين المستفيدين.
- طرق جديدة في التمويل : بالإضافة إلى نفقات الميزانية الجارية وبالرغم من الإكراهات التي تثقل المالية العمومية، فقد تم خلق حساب رصد خاص بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية لدى الوزير الأول. وسيتم توجيه موارد هذا الحساب إلى الولاة والعمال،(بصفتهم آمرين بالصرف مساعدين) وذلك بعد تقييم الحاجيات على أساس على التشخيصات المالية، في إطار مقاربة تصاعدية.

وتتمثل الأهداف المتوخاة في تحريك وتحسيس الجميع وتحقيق إدماج أفقي وعمودي وزمني للتدخلات، واستعمال أمثل للموارد المالية والبشرية بفضل التكوين في الهندسة الاجتماعية والتقييم وتجميع الآثار المنتظرة من خلال التجميع المكاني والزماني وضم سياسات ولوج القدرات إلى سياسات الشغل والدخل.

وبالإضافة إلى كل هذا، فإن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لا تمثل فقط تجربة واسعة لتطبيق جميع المبادئ التي تقوم عليها التنمية البشرية، بل أنها تمثل أيضا تدعيما للديموقراطية المحلية وتعميما للسياسات العمومية الاقتصادية والاجتماعية على مجموع التراب الوطني.

وفي الأخير، تكون حجة كبرى للتفاؤل العقلاني من حيث إمكانية استئصال ظروف المعيشة الغير المقبولة، والتي تعتبر غير جديرة بمستوى نمو بلد مثل المغرب.

تـطــور المـؤشـــرات

المـــرامـــي	المـؤشـــــرات	التقسيـــم	1990	2004	2015
المرمى 1. التقليص إلى النصف من نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد ما بين 1990 و2015، حسب منسوب القدرة الشرائية	1) نسبة السكان ذوي الدخل أقل من دولار في اليوم حسب منسوب القدرة الشرائية	المجموع الذكور الإناث الحضري القروي	0,8 0,9 0,8 0,3 1,3	(2001) 0,6 0,7 0,6 0,1 1,3	0,4
المرمى 2. التقليص إلى النصف من نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن 2 دولار ما بين 1990 و2015، حسب منسوب القدرة الشرائية	2) نسبة السكان ذوي الدخل أقل من2 دولار في اليوم حسب منسوب القدرة الشرائية	المجموع الحضري القروي	16,8 7,8 24,8	9,7 4,3 16,4	8,4
المرمى 3. التقليص إلى النصف من نسبة السكان الذين يعانون من الجوع، ما بين 1990 و2015	3) نسبة الأطفال الذين لايتوفرون على حصة كافية من الوحدات الحرارية	المجموع الذكور الإناث الحضري القروي	(1992) 9,0 9,5 8,4 3,3 12,0	(2003) 10,2 10,4 10,0 6,5 14,0	4,5
	4) نسبة السكان الذين لايتوفرون على حصة كافية من الوحدات الحرارية	المجموع الذكور الإناث الحضري القروي	(1985) 4,6 4,6 4,6 2,4 6,2	(2001) 1,8 1,8 1,8 0,3 3,7	2,3
المرمى 4. التقليص إلى النصف من نسبة السكان الذين يعانون من الفقر المطلق، النسبي ومن الهشاشة،	5) معدل الفقر المطلق	المجموع الحضري القروي	(1985) 12,5 6,8 18,8	7,7 3,5 12,8	6,2
	6) معدل الفقر النسبي	المجموع الحضري القروي	(1985) 21,0 13,3 26,8	14,2 7,9 22,0	10,5
المرمى 5. التقليص إلى النصف من عدم مساواة في النفقات، ما بين 1990 و2015	7) حصة 50% من الأسر الأقل يسرا من مجموع النفقات	المجموع	(1985) 22,7	(2001) 24,4	
	8) حصة 10% من الأسر الأكثر يسرا من مجموع النفقات	المجموع	(1985) 30,5	(2001) 29,7	15,25
	9) حصة 10% من الأسر الأقل يسرا من مجموع النفقات	المجموع	(1985) 1,9	(2001) 2,5	

تـطــور المـؤشـــرات (تابـع)

المـرامـي	المـؤشـــرات	التقسيـــم	1990	2004	2015
المرمى 6. التقليص بثلاث أرباع للإقصاء الاجتماعي في أفق 2015	10) % من السكان يسكنون في مدن الصفيح أو في سكن مشترك			(2004) 8,2	
	11) معدل البطالة في الوسط الحضري			18,4	
	12) معدل الولوج إلى الأمن الاجتماعي في الوسط الحضري			(1999) 21,8	
	13) نسبة الأشخاص المعاقين من الساكنة (%)			5	

القـدرة علـى التتبـع والتقييـم

	جـيـد	متوسط	ضعيف
القدرة على جمع المعطيات	x		
جودة المعلومات الحديثة	x		
القدرة على تتبع المعلومات الإحصائية	x		
القدرة على التحليل الإحصائي	x		
القدرة على إدخال التحليل الإحصائي في آليات صياغة سياسات التخطيط وتخصيص الموارد	x		
آليات التتبع والتقييم	x		

لـمحـة عـن الـوضـع

هل سيتم بلوغ الهدف في أفق (2015) ؟		
على الأرجح	احتمالا	من المستبعد
حالـــة البيئـــة الملائمـــة		
قـويـــا	متوسطا	ضعيفا لكن في تحسن	ضعيفا

2 الهـدف 2
ضمـان توفيـر التعليـم الابتدائـي للجميـع

المرمى 7 : تعميم تمدرس الفتيات والفتيان بالتعليم الأولي في أفق سنة 2015.

المرمى 8 : منح جميع الأطفال، فتيات وفتيان، الوسائل من أجل إتمام سلك كامل من التعليم الابتدائي في أفق 2015.

المرمى 9 : منح جميع الأطفال، فتيات وفتيان، الوسائل من أجل إتمام سلك كامل من التعليم الثانوي الإعدادي في أفق 2015.

المرمى10 : محو أمية الرجال والنساء الذين تتراوح أعمارهم ما بين 10 و 25 سنة، وتقليص نسبة الأمية العامة بالنصف مقارنة مع سنة 1990في أفق 2015.

واع بالدور الذي يلعبه التعليم في التنمية السوسيو اقتصادية والثقافية للبلاد، وفي تحسين ظروف عيش السكان، فقد جعل المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني هذا القطاع يحتل المرتبة الثانية بعد الدفاع على الوحدة الترابية للبلاد. وقد أعطى تعليماته بوضع ميثاق وطني للتربية والتكوين، كان موضوع توافق وطني داخل لجنة خاصة للتربية والتكوين، تم إحداثها لهذا الغرض و يكمن دورها في متابعة وتقييم التقدم الذي تم إنجازه في تطبيق الميثاق، مع إنجاز تقييم لما تحقق في منتصف المسار سنة 2005.

وعلاوة على تعميم التمدرس والقضاء على الأمية والنهوض بجودة التعليم في كافة مستوياته، فان إصلاح المنظومة التربوية يرمي أيضا إلى ملائمة التكوين مع الشغل وتثمين التنوع الثقافي الذي تتوفر عليه البلاد وإدماجه في اقتصاد العلم والمعرفة والتكنولوجيا.

1. الوضعية الحالية

لقد تم تسجيل تطور مهم في ميدان التعليم بجميع مستوياته. فقد أولت الحكومة عناية خاصة ببرنامج محاربة الأمية والتربية الغير النظامية. فقد كانت نسبة الأمية بالنسبة للسكان الذين تتراوح أعمارهم من 10 سنوات فما فوق حوالي43%، مقابل 55% سنة 1994. بينما كان التقدم في تعليم النساء أسرع منه (ربح 12 نقطة) بالنظر للرجال (ربح 10 نقطة). كما أن التطور بالبوادي كان أكثر أهمية حيث تراجعت نسبة الأمية من 75% إلى 61%. أما بالوسط الحضري فقد تراجعت هذه النسبة من 37% إلى 29,4%.

إن نسبة الأمية حسب الفئات العمرية انتقلت ما بين 1994 و 2004 من 42% إلى 29,5% بالنسبة لفئة 15-25 سنة ومن 36% إلى 13,4% بالنسبة لفئة 10-15 سنة.

إضافة إلى ذلك، يجب الإشارة إلى أن هناك انخراط كبير للفتيات في برامج التربية غير النظامية حيث تشكلن فيها نسبة 65% خلال السنوات الأخيرة.

أ ـ التعليم الأولي

لم تتحقق أهداف تعميم التعليم الأولي إلا بالنصف، حيث أن نسبة التمدرس خلال سنة 2003-2004 بالنسبة للفئة العمرية 5-4 سنوات لم تتعد 50%. وما تم تحقيقه كان لصالح الذكور أكثر منه الإناث، وبالوسط الحضري أكثر من الوسط القروي. وقد وضع تقييم مدى انجاز الميثاق في منتصف الطريق أصبعه على هذا النقص وأوصى باتخاذ تدابير جديدة لبلوغ هدف التعليم بما في ذلك الإجبارية.

ب ـ التعليم الابتدائي

يقدر عدد التلاميذ المتراوحة أعمارهم بين 6 و11 سنة والمتمدرسون بالتعليم الابتدائي خلال سنة 2003-2004 بحوالي 3.308.597 تلميذ وذلك حسب معطيات وزارة التربية الوطنية.

وحسب الإحصاء الوطني للسكان والسكنى لسنة 2004 فإن النسبة الصافية للتمدرس تقدر بحوالي 87% سنة 2003-2004 مقابل 60,2% سنة 1993-1994.

ويبين هذا التطور المجهودات التي بذلت خلال العشر سنوات الأخيرة في ميدان التمدرس، خاصة لصالح الفتيات. وفعلا فإن نسبة تمدرس الفتيات بالوسط الحضري أصبحت تقارب نسبة تمدرس الذكور 89,8% (للإناث و 91,2% للذكور). كما أن الوسط القروي عرف تقلصا في فارق التمدرس بين الجنسين، حيث أن نسبة تمدرس الفتيات تضاعفت ب 2,6 مرة خلال الفترة المذكورة، مقابل ارتفاع ب 59% بالنسبة للذكور.

شـكـل 3
تطور المعدل الصافي للتمدرس في التعليم الابتدائي
(فئة عمرية 6 إلى 11 سنة) ما بين 1990 و 2015

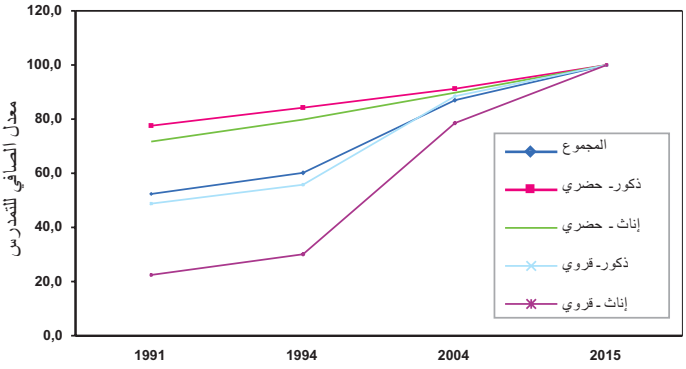

وترجع هذه النتائج المهمة إلى مجموعة من التدابير تتمثل في : المطاعم المدرسية ودعم المجتمع المدني والتعاون الدولي واللوازم المدرسية المجانية والنقل المدرسي وإدماج المصابين بإعاقة خفيفة في الأقسام العادية الخ...

في حين أن التسربات المدرسية ما تزال مرتفعة لكونها تعني ما بين 5 و 6% من الأعداد المسجلة من التلاميذ. لذا يجب التركيز إذن على الاحتفاظ بالتلاميذ وعلى جانب الجودة والجانب البيداغوجي في التعليم.

ج ـ التعليم الإعدادي

إن الأعداد الإجمالية للتلاميذ بالتعليم الإعدادي ارتفعت ما بين 1990-1991 و 2003-2004 ب 43,1% وبحوالي 54,5% بالنسبة للفتيات. أما نسبة الاحتفاظ بالإعدادي فإنها أكثر ارتفاعا عند الفتيات مقارنة مع الأولاد (وذلك عكس ماهو عليه الأمر بالتعليم الابتدائي بالوسط القروي).

وهذا يعكس قدرة الفتيات على متابعة دراستهن والنجاح فيها. فهناك 55,2% من الفتيات بالوسط الحضري و22,7% بالوسط القروي تصلن إلى نهاية السلك مقابل 44,8% و 17,4% بالنسبة للذكور على التوالي.

د ـ التعليم الاندماجي للأطفال المعاقين

إن عدد الأقسام الاندماجية والمجهزة بالأدوات الملائمة انتقل من 102 إلى 160 ما بين 2003-2004 و2004-2005، وفيما يخص رعاية الأطفال الحاملين لإعاقة كبيرة، فان هناك عدة مؤسسات مختصة بهم وخاصة بالوسط الحضري، تتطلب إشراكا للهيئات الغير الحكومية وآباء المعاقين.

2. الإكـراهـات

إن أشغال الورشة الموضوعاتية المتعلقة بالهدف 2 من أهداف الألفية للتنمية خرجت بالتوصيات التالية :

- يشكل الفقر العائق الرئيسي للتمدرس والسبب الرئيسي للتسرب المدرسي(كلفة الفرص السانحة والالتجاء إلى تشغيل الأطفال في الأعمال المنزلية المرهقة).
- ويتجلى العائق الثاني في كمية وجودة التجهيزات بالوسط القروي وكذا عزلة بعض المناطق السكنية.
- الجودة الغير الكافية للتعليم الملقن، ليس من ناحية الدعامات والكفاءات البيداغوجية فقط بل فيما يخص التحفيز وتصرف الأساتذة المطالبين بالعمل في ظروف صعبة.
- المساهمة الضعيفة للقطاع الخاص بالوسط الحضري وانعدامها في الوسط القروي (إذا ما استثنينا من ذلك بعض الأقسام التي تشرف عليها المنظمات غير الحكومية).

3. التوجهات الاستراتيجية الجديدة

إن هذه الأوضاع إضافة إلى تقويم نتائج 2005 بالنظر لأهداف الإصلاح المنبثق عن الميثاق الوطني للتربية والتكوين تفضي إلى توصيات دقيقة تخص ثلاث مجموعات من التدابير:

- تدابير تهم المنظومة التربوية، كتعزيز الإصلاحات البيداغوجية، وتكوين الأساتذة وتحسين تعلم اللغات واعتماد حكامة جيدة من أجل تسيير أحسن للمؤسسات المدرسية.
- تدابير تخص المستفيدين كتحسيس العائلات بأهمية التمدرس ومحاربة الأمية بالنسبة للذكور والإناث وكذا تدابير مساعدة الفئات المعوزة.
- تدابير تتعلق بالميزانية ترمي على الخصوص إلى وضع وتدبير الميزانية بالنظر للنتائج والنوع.

تـطــور المـؤشـــرات

المـــرامـــي	المـؤشـــرات	1990	1994	2004	2015
المرمى 7	النسبة الصافية للتمدرس بالتعليم الأولي 4-5 سنوات	(1991)			
	المجموع	(*)40,5	(*)39,4	50,1	100
	ذكور	55,2	54,5	60,2	100
	إناث	25,1	23,6	39,6	100
المرمى 8	النسبة الصافية للتمدرس 6-11 سنة	(1991)			
	المجموع	52,4	60,2	87,0	100
	الذكور - حضري	77,5	84,2	91,2	100
	الإناث - حضري	71,7	79,8	89,8	100
	الذكور - قروي	48,8	55,7	88,5	100
	الإناث - قروي	22,5	30,1	78,5	100
	نسبة التلاميذ الذي بدءوا السنة الأولى من التعليم الابتدائي وأنهوا السنة الخامسة منه				
	حضري - ذكور			68,5	100
	حضري - إناث			80,4	100
	قروي - ذكور			43,6	100
	قروي - إناث			41,2	100
المرمى 9	النسبة الصافية للتمدرس الإعدادي	(1991)			
	المجموع	17,5	20,2	31,9	100
	ذكور - حضري	39,5	43,1	51,4	100
	إناث - حضري	31,9	37,5	52,3	100
	ذكور - قروي	3,4	4,6	14,3	100
	إناث - قروي	1,1	1,6	8,9	100
	نسبة التلاميذ الذي بدءوا السنة الأولى من التعليم الإعدادي وأنهوا السنة الثالثة منه			(2002-03)	
	حضري - ذكور			44,8	100
	حضري - إناث			55,2	100
	قروي - ذكور			17,4	100
	قروي - إناث			22,7	100
المرمى 10	نسبة التعلم للسكان المتراوحة أعمارهم بين 10 سنوات فيما فوق				
	المجموع		45	57	80,2
	الذكور		59	69,2	
	الإناث		33	45,3	
	الحضري		63	70,6	
	القروي		25	39,5	
	نسبة الأمية المتراوحة أعمارهم بين 15 و 24 سنة				
	المجموع		58	70,5	100
	الذكور		71	80,8	100
	الإناث		46	60,5	100

(*) الأولاد المتراوحة أعمارهم بين 4 و6 سنوات

القـدرة علـى تتبـع وتقـويـم المجهـودات مـن أجـل تعميـم التعليـم الأساسـي

	جـيـد	متوسط	ضعيف
القدرة على جمع المعطيات	x		
جودة المعلومات الحديثة		x	
القدرة على تتبع المعلومات الإحصائية	x		
القدرة على التحليل الإحصائي	x		
القدرة على إدخال التحليل الإحصائي في آليات صياغة سياسات التخطيط وتخصيص الموارد		x	
آليات التتبع والتقييم	x		

لـمحـة عـن الـوضـع

هل سيتم بلوغ الهدف في أفق (2015) ؟			
على الأرجح	احتمالا	من المستبعد	
حالـــة البيئـــة الملائمـــة			
قـوي	متوسط	ضعيف لكن في تحسن	ضعيف

3 الهـدف 3
النهوض بالمساواة بين الجنسين واستقلالية النساء

المرمى 11 : القضاء على الفوارق بين الجنسين في سلكي التعليم الابتدائي والثانوي في حدود سنة 2005 إن أمكن وبكل أسلاك التعليم سنة 2015 على أبعد تقدير.

المرمى 12 : التقليص من الفوارق بين الرجل والمرأة في مجال التشغيل والمساواة في الأجور وولوج الموارد مثل الحصول على القروض والممتلكات والأراضي، إلخ...

المرمى 13 : بلوغ نسبة الثلث فيما يخص تمثيلية المرأة في مستويات التسيير للسلط التشريعية والتنفيذية والقضائية وكل هيأت اتخاذ القرار.

المرمى 14 : القضاء على كل المقتضيات القانونية التمييزية ورفع التحفظات بخصوص اتفاقية مكافحة كل أشكال التمييز اتجاه النساء والتقليص بالنصف من مظاهر العنف ضد النساء.

وبغض النظر عن هذه المرامي فإن هدف الألفية 3 من أجل التنمية لا تشرف عليه سلطة إدارية متخصصة من منظور هذا التقرير، لكنه في اتجاه أن يصبح هدفا مستعرضا بالنسبة لكل المتدخلين الآخرين في إنجاز أهداف الألفية من أجل التنمية.

ويتضمن هذا الاختيار المنهجي بعدا تربويا واضحا : وهو أن المساواة بين الرجل والمرأة يجب تحقيقها في كل المجالات التي تعنى بالأنشطة البشرية.

كما أن هذا الاختيار يعكس أيضا التقدم المؤسساتي الكبير الذي حققته البلاد في سياستها تجاه المرأة. فهذه السياسة لم تمليها فقط متطلبات التنمية البشرية ولكنها عبارة عن اختيار اجتماعي راسخ ينسجم وما يسعى إليه المغرب من تعميق للديمقراطية وتحقيق لمجتمع الحداثة.

وبالتالي، وبالرغم من كون الأوضاع الفعلية لبعض النساء في مجتمعنا لازالت لم ترق للأهداف المنشودة، فان الطريق قد شقت وإرادة التغيير لا رجعة فيها.

1. الوضعيـة الحاليـة

يتبين من تطور المؤشرات المتوفرة والمتعلقة بالمرامي السابقة بآن أوضاع المرأة قد عرفت تحسنا مابين 1990 و2005 وأن دورها قد تم تنميته على كل المستويات :

- على مستوى التربية،
- على مستوى ولوج الشغل والموارد،
- على مستوى ولوج الحقل السياسي والديني واتخاذ القرار،
- على مستوى الأحوال الشخصية.

أ ـ على مستوى التربية

فكما يؤكد ذلك القسم المخصص للتربية في هذه الوثيقة، فقد تم التقليل وبشكل كبير من فوارق التمدرس بين الجنسين. بل أكثر من ذلك، فإن الحقل الجامعي شهد بدوره تزايدا لمكانة المرأة بحيث أن عدد النساء الحاصلات على دبلوم جامعي مابين 1990 و 2004 تضاعف ثلاث مرات إذ انتقل من 42.628 الى 146.000. وقد بلغ معدل النساء في بعض الكليات (الطب والصيدلة وطب الأسنان) ما يناهز60%.

وهكذا فإن المرمى 11 في المتناول تحقيقه بالنسبة للمغرب سنة 2015 من خلال مظاهر أخرى بغض النظر عن أهدافه هذا لو أخذنا بعين الاعتبار ما تسعى إليه البلاد في مجال ولوج المعرفة والتكنولوجيا.

ب ـ على مستوى المجال الاقتصادي

لقد حققت المرأة دخولا قويا للفضاء العمومي في المستويات العليا للإدارة ومستويات اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي.

ففي ظرف 10 سنوات تحقق تطور كبير، ذلك أن معدل النساء ضمن الساكنة النشيطة لازال متواضعا لكنه يعرف تزايدا متواصلا خلال السنة الأخيرة، فبعدما كان معدل النشاط سنة 2001 لا يزيد عن 25,6% بالنسبة للنساء (و78,1% بالنسبة للرجال) انتقل إلى 28,4% سنة 2004 (و77,5% بالنسبة للرجال).

هذا علما أنه لا يأخذ بعين الاعتبار مختلف الأنشطة العديدة المتعلقة بالبيت أو غير التجارية والتي لا تسهم في الإنتاج الاقتصادي. أما في القطاع الخاص فإن الأنشطة النسائية تتركز على الخصوص في بعض القطاعات الصناعية المحددة (النسيج والصناعة الفلاحية) حيث تتسم ظروف عملهن وأجورهن بكونها غير ملائمة، في حين أن مساهمتهن في أنشطة الخدمات تتزايد أهمية يوما بعد يوم.

وفيما يتعلق بالأجور، فإذا ما كانت الوظيفة العمومية لا تعرف أي تمييز بهذا الخصوص مابين الرجل والمرأة، فان القطاع الخاص لا زالت المرأة فيه لا تتقاضى أزيد من الحد الأدنى للأجر. إلا أن هذا التمييز في الأجر بدأ يتراجع بفعل الرفع من سلم الأجور بشكل عام.

إن شروط الحصول على الموارد والقروض والممتلكات لازالت تطبعها بعض ردود الفعل المتسمة باللامساواة بفعل عوامل ثقافية بشكل عام (بما في ذلك العوامل الدينية). ومع ذلك وبالمقابل، فان انتشار القروض الصغرى تم بالأساس لفائدة النساء : بحيث أن بعض الجمعيات تشكل النساء 80% من مجموع زبنائهم.

أما بخصوص البطالة، وكما هو الحال في العديد من الدول، فإن المرأة والشباب هم أول الضحايا والمهمشين في سوق الشغل. فمعدل بطالة النساء أعلى من معدل الرجال في الوسط الحضري (24,3% مقابل 16,6% سنة 2004) ويضاف إلى هذا الواقع مستويات الأمية والتآهيل التي تجعل المرأة مهددة باستمرار خاصة في قطاع النسيج.

لذا فإن بلوغ المرمى 12 يبقى رهينا بسياسات عمومية أكثر قوة بخصوص تآهيل وتشغيل النساء كما هو الحال بالنسبة للمساواة في الحصول على الموارد.

ج ـ على مستوى الفضاء العمومي

وهكذا، وكما سبقت الإشارة إليه، فإن المرأة بدأت تلج أكثر فأكثر كلا من الفضاء العمومي والجمعوي والإعلامي.

إن المشاركة السياسية للمرأة بدأت تعرف تزايدا ملموسا وخاصة على مستوى الحكومة : 3 نساء في حكومة سنة 2002 لكن امرأتين فقط منذ التعديل الوزاري الذي جرى في يونيو 2004.

وبالرغم من أن المرأة تحتل مواقع عليا في المسؤولية بحيث نجدها مستشارة لجلالة الملك، وعضوة في المجلس الدستوري وبعضهن ارتقت إلى منصب كاتب عام أو عامل أو مدير مركزي في الإدارة العمومية، فإنها لا زالت غير ممثلة كما يجب ماعدا في مجال العدل حيث تجدها تمثل 44% من مجموع العاملين في هذا القطاع، كما أن هناك امرأة قاضية من بين كل 5 قضاة.

وقد شكل دخول المرأة إلى البرلمان أحد التطورات الأكثر أهمية في هذا المضمار، ذلك أن نظام الحصص الذي عمل به في انتخابات 2002 سمح لـ 35 امرأة بولوج مجلس النواب.

كما أن ولوج المرأة للحقل الديني الذي يقع تحت إشراف جلالة الملك أمير المؤمنين كان بدوره أكثر دلالة بعدما كان حكرا على الرجال (36 امرأة أصبحن عضوات في مجلس العلماء : واحدة منهن في المجلس الأعلى و 35 في المجالس المحلية).

فهذه الحركية الشاملة تجعلنا نؤمل بلوغ المرمى 13 في الآجال المتوقعة.

د ـ على مستوى الترسانة القانونية

بغض النظر عن التقدم العام الحاصل في مجال الحقوق والحريات، فإن دخول مدونة الأسرة حيز التنفيذ في فبراير 2004 يشكل في الحقيقة "ثورة هادئة". وسيتم استكمالها بمقتضيات سيأتي بها قانون جديد أعلن عنه جلالة الملك في خطاب العرش بتاريخ 30 يوليوز 2005 ويتعلق بمنح الجنسية المغربية للأطفال الذين يولدون من أم مغربية . كما أن حائط الصمت الذي كان يحيط بالعنف تجاه المرأة قد تم تحطيمه من خلال حملات قوية تقوم بها الصحافة المكتوبة أو وسائل الإعلام الرسمية الشيء الذي يشكل استجابة لإحدى المطالب الملحة للجمعيات المدافعة عن حقوق الإنسان والمرأة.

بالإجمال، رغم الإكراهات الكثيرة التي يجب إزالتها، فإن التطورات الحاصلة تبين أنه بالنسبة للمرامي 4، فإن ديناميكية تحسن مستوى المرأة انطلقت بالفعل في المغرب.

2. الإكـراهـــات

إن من بين الإكراهات التي تم الوقوف عليها في هذا المجال تجدر الإشارة على الخصوص إلى ضعف مستوى التعلم لدى النساء وخاصة في الوسط القروي. ذلك أن هذا العائق الأساسي لا يعمل فقط على استمرار دائرة الفقر ولكنه يحد وبشكل كبير من كل إمكانات وفرص نجاح البرامج الرامية إلى تعزيز قدرات المرأة.

ومن جانب آخر كذلك فإن دور الإعلام وخاصة التلفزة لازال دون المستوى المطلوب فيما يخص بث البرامج الخاصة بمكافحة الصور النمطية والأفكار المسبقة وكل الصور التي تحط من قيمة المرأة.

3. الاستراتيجيات اللازم تقويتها

إن تجسيد المساواة بين الجنسين واستقلالية المرأة على أرض الواقع يتطلب عملا على المدى الطويل.

وهكذا فمن اللازم دعم الإصلاحات والاستراتيجيات الخاصة بالمرأة التي تمت مباشرتها، كما يجب إخضاع تفعيلها لعمليات تتبع وتقييم مستمرين. ويتعلق الأمر على الخصوص بالإستراتيجية التي مهدت لوضع التقرير الوطني الذي قدم في مؤتمر بكين سنة 1995 وبرامج مكافحة العنف ضد المرأة سنة 2002 وإستراتيجية النوع البشري لسنة 2005 وبالأخص تفعيل مدونة الأسرة التي يتطلب تطبيقها تتبعا صارما.

فهذه الاستراتيجيات والإصلاحات تتم مواكبتها من طرف جمعيات نسائية تشكل بفعل حيويتها المتواصلة قوة اقتراحية قادرة على الانخراط في شراكات بناءة سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

كما أن هذه الجمعيات مدعوة أيضا لتلعب دورا أساسيا في كل إستراتيجية اتصال تخص المرأة.

وهناك توصيات أخرى تم اقتراحها في ورشة الهدف 3 كالتالي :

- أجرأة مجلس التوجيه المكلف بوضعية المرأة والملحق بالمركز المغربي للإعلام والتوثيق والدراسات الخاصة بالمرأة والمكون من القطاعات الوزارية المعنية والمنظمات غير الحكومية والباحثين الذين من مهامهم القيام بتتبع وتقييم السياسات الخاصة بالمرأة.
- إدخال مقاربة النوع في إعداد وتنفيذ وتتبع وتقييم السياسات التنموية.
- ملائمة الترسانة القانونية المغربية مع المواثيق الدولية وخاصة اتفاقية حذف كل أشكال التمييز ضد المرأة CEDAW .
- اللجوء إلى التمييز الإيجابي من أجل تصحيح الفوارق بين الرجال والنساء على مستوى تمثيلية النساء في هيئات التسيير.
- تفعيل الميثاق الخاص بتحسين صورة المرأة في وسائل الإعلام من خلال برامج متلفزة ترفع من شآن وصورة المرأة بهدف التبليغ لكافة شرائح المجتمع والتآثير على العقليات.
- إنتاج ونشر إحصائيات تخص النوع بآكبر عدد ممكن.
- دعم البحوث والدراسات الميدانية التي تأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع.

تـطـــور المـؤشـــرات

المـــرامـــي	المـؤشـــرات	1990	1994	2004	2015
المرمى 11. القضاء على الفوارق بين الجنسين في ميادين التعليم الابتدائي والثانوي في حدود سنة 2005 إن أمكن وكل مستويات التعليم سنة 2015 على أبعد تقدير	ـ العلاقة فتيات/أولاد في التعليم	(1991)			
	الابتدائي	66	69,8	86,8	
	الإعدادي	69	69,8	79,6	
	الثانوي	66	71,4	88,1	
	العالي	56	63,0	84,3	
	ـ نسبة الفتيات في مجموع طلبة مدارس المهندسين	14	38	50	
المرمى 12. القضاء على الفروق بين الرجال والنساء في مجال ولوج مختلف مناصب الشغل	ـ نسبة النساء في مختلف فروع الأنشطة (%)		(1999)		
	الفلاحة والغابات والصيد		38,5	36,4	
	الصناعة الإستخراجية		4,1	2,8	
	الصناعة التحويلية		41,1	37,1	
	الكهرباء، الغاز الماء		6,0	10,7	
	البناء والأشغال العمومية		0,9	0,8	
	الاصلاح		0,7	1,0	
	تجارة الجملة والتقسيط		7,4	8,4	
	المطاعم والفنادق		15,1	16,5	
	النقل والتخزين والمواصلات		4,4	6,8	
	الأبناك والتآمين والأعمال العقارية والخدمات الخاصة بالمقاولات		30,3	33,2	
	خدمات للأشخاص والبيوت		41,9	37,6	
	خدمات اجتماعية خاصة بالجماعة		35,1	37,8	
	الإدارة العامة		17,4	18,7	
	أنشطة غير محددة بدقة		25,3	17,5	

تـطــور المـؤشـــرات (تابـع)

المـرامـي	المـؤشـــرات	1990	1994	2004	2015
		(1990)	(1998)		
	ـ نسبة النساء المآجورات في القطاع غير الفلاحي (الحضري)	96,9	97,1	96,3	
	ـ نسبة النساء المآجورات في القطاع غير الفلاحي (القروي)	40,3	48,1	49,9	
	ـ نسبة النساء حسب الوضع الاجتماعي المهني		(1999)		
	مآجور		28,0	30,0	
	مستقل		14,6	10,7	
	مشغل		0,4	0,4	
	مساعد للأسرة		55,2	57,7	
	مشارك او عضو في تعاونية		0,4	0,7	
	وضع آخر		1,4	0,5	
	ـ نسبة النساء ضمن العاطلين عن العمل		(2001) 25,3	28,6	
المرمى 13. بلوغ الثلث ضمن الهيآت المستمرة للسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية	ـ نسبة النساء برلمانيات		(1997) 0,7	(2002) 10,8	
	ـ نسبة النساء ضمن الوزراء		5,1	7,7	
	ـ أطر عليا ومهن حرة		25,3	25,7	
	ـ نسبة النساء من بين مديري الإدارة العمومية		9,8	(2004) 11,1	
	ـ نسبة النساء في سلك القضاء			19	
المرمى 14. التقليل بالنصف من العنف تجاه النساء	ـ عدد القضايا التي توجد فيها المرأة كطرف مشتكى في محاكم الدار البيضاء		(1999) 5368		
	ـ % الرجال المتهمين في هذه القضايا (1999)		78		

القـدرة علـى التتبـع والتقييـم

	جـيـد	متوسط	ضعيف
القدرة على جمع المعطيات	x		
جودة المعلومات الحديثة		x	
القدرة على تتبع المعلومات الإحصائية		x	
القدرة على التحليل الإحصائي		x	
القدرة على إدخال التحليل الإحصائي في آليات صياغة سياسات التخطيط وتخصيص الموارد		x	
آليات التتبع والتقييم			x

لـمحـة عـن الـوضـع

هل سيتم بلوغ الهدف في أفق (2015) ؟		
المرامي 11 و 13 و 14		
على الأرجح	احتمالا	من المستبعد
المرمى 12		
على الأرجح	**احتمالا**	من المستبعد
حالـــة البيئـــة الملائمـــة		
قـوي	متوسط	ضعيف لكن في تحسن	ضعيف

4 الهـدف 4
تقليص وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات

المرمى 15 : تقليص بنسبة الثلثين من معدلات وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات مابين 1990 و2015.

1. الوضعية الحالية

حسب المعطيات المستخلصة من دراسيتين قامت بهما وزارة الصحة سنة 1992 و 2004 فان معدل وفيات الأطفال لأقل من 5 سنوات قد انتقل من 76‰ إلى47‰. ومن اجل بلوغ المرمى 15 فان على هذا المعدل أن ينتقل إلى 28‰ سنة 2015.

ويجب تقسيم وفيات الأطفال أقل من سنة كالتالي:

- عند الولادة (0 إلى شهر واحد) والذي انتقل من 31‰ سنوات 1978-1991 إلى 27‰ سنوات 1999- 2003 (24‰ في الوسط الحضري و 33‰ في الوسط القروي).
- ما بعد الولادة (من شهر إلى 12 أشهر) انتقلت من 26‰ خلال 1987-1991 إلى 13‰ سنة 1999-2003 (5‰ في الوسط الحضري مقابل 15‰ في الوسط القروي).

فهذه المعاينة تبين أن وفيات الأطفال الصغار مابين شهر واحد و 5 سنوات عرفت انخفاضا مطردا في حين أن هذا الانخفاض لم يحصل بالنسبة لما بعد الولادة مباشرة أي خلال الشهر الأول.

وترجع الأسباب الكامنة وراء ذلك في الغالب للظروف التي يجري فيها الحمل إلى جانب ظروف الولادة وما يترتب عنها بعد ذلك.

وفيما يتعلق بالجنس فان هذا الإفراط في الوفيات يكون في صالح الإناث مابين 0 وشهر واحد لكنه ينقلب بالنسبة للفترة مابين شهر واحد و 5 سنوات حيث انتقلت وفيات الإناث من 20% سنوات 1989-1991 إلى 37,5% سنوات 1994-2003 الشيء الذي من شأنه أن يدعو للبحث عن العوامل المتسببة في هذا التراجع.

ويبدو أن مكان الإقامة يشكل بوضوح أحد العوامل المتسببة في وفيات الأطفال البالغين أقل من 5 سنوات كيفما كان جنس الطفل. ويتكرس هذا الواقع من خلال مستوى تعليم الأمهات ومستوى الفقر لديهن.

لهذا فإن تقدما كبيرا قد حصل في مكافحة بعض الأمراض الخاصة المسؤولة عن الوفيات في هذا السن كما تشهد على ذلك :

- برامج التلقيح التي بلغت اليوم معدلا يناهز 90% والذي سيبلغ بالتأكيد 95% سنة 2015 ؛
- برامج مكافحة أمراض الإسهال والإصابات التنفسية الحادة ؛
- تشجيع الرضاعة الطبيعية بحليب الأم ؛
- البرامج المكملة بالفيتامينات والضروريات الغذائية اللازمة للأجسام ؛
- وأخيرا استراتيجية تحمل الأعباء بصفة مدمجة لأمراض الطفل (PCIME).

2. الإكـراهـات

إن لأسباب وفيات الأطفال قبل سن الخامسة محددات لا ترتبط فقط بالنظام الصحي، ولكنها ذات طبيعة اجتماعية واقتصادية وديمغرافية وثقافية. لذا فإن تحقيق الهدف 4 يتطلب الأخذ بعين الاعتبار مجموع هذه الإكراهات وتحويلها إلى رافعات تتولد عنها العديد من الأنشطة. وتتمثل هذه الإكراهات في الأسباب المؤدية للوفاة في فترة ما قبل الولادة والتي تشكل 37% من مجموع أسباب الوفاة لما قبل سن الخامسة، وكذا استمرار انتشار الأمراض المعدية المسئولة عن 50% من الوفيات والنقـص في التـغذية (فيتامين أ ود والحديد واليود).

ومن جهة أخرى فإن من بين الإكراهات الأخرى المتسببة في هذا الوضع نجد الفقر والأمية والظروف الصحية الرديئة ونقص التغطية الصحية في الوسط القروي سواء على مستوى البنية التحتية أو العاملين في القطاع الصحي.

3. الاستراتيجيات اللازم تقويتها

وهي تتمحور أساسا حول:

- البرنامج الوطني للمناعة وتعميم تحمل الأعباء بصفة مدمجة لأمراض الطفل ؛
- إدخال تلقيحات جديدة وتكثيف مكافحة النقص في التغذية؛
- تقوية مكون ما قبل الولادة في برنامج "أمومة بدون مخاطر" ؛
- توسيع التغطية الصحية في الوسط القروي؛
- إنشاء نظام التأمين الصحي للمحتاجين اقتصاديا بعد الدخول الفعلي لنظام التأمين الإجباري للمرض في شتنبر2005 ؛
- تفعيل البرامج التي تهدف إلى التقليص من الفقر.

تـطـــور المـؤشـــرات

المـــرامـــي	المـؤشـــرات		1982 1991	1994 2003	2015
المرمى 15. التقليل بالنسبة للثلثين من معدلات وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات مابين 1990 و 2015	معدل وفيات الأطفال لأقل من 5 سنوات (بالألف)	المجموع الذكور الإناث الحضري القروي	76 (*) 88 80 59 98	47(**) 59 48 38 69	28 30 26 21 37
	معدل وفيات الأطفال (بالألف)	المجموع الذكور الإناث الحضري القروي	57(*) 69 57 52 69	40(**) 51 37 33 55	23 25 21 18 30
	معدل الوفيات عند الولادة	المجموع الذكور الإناث الحضري القروي	31(*) 39 29 30 36	27(**) 33 23 24 33	14 16 12 12 17
	معدل وفيات الفتيان (بالألف)	المجموع الذكور الإناث الحضري القروي	20(*) 20 24 7 31	7(**) 8 11 5 15	5 5 5 3 7
	نسبة الأطفال الذين أكملوا كل التلقيحات	 المجموع الذكور الإناث	(1992) 75,7 75,5 76,0	(2003-04) 89,1 86,8 91,2	 95,0 95,0 95,0
	معدل الانزلاق مابين التلقيح الأول والثالث (السعال الديكي والشلل)	 المجموع الذكور الإناث	(1992) 12,4 12,9 11,9	(2003-04) 2,7 2,5 2,8	
	معدل الأطفال الملقحين ضد الحصبة	 المجموع الذكور الإناث	(1992) 79,8 79,7 79,9	(2003-04) 90,4 88,2 91,2	 95,0 95,0 95,0
	معدل الرضاع الطبيعي الخاص بستة أشهر	المجموع	(1992) 51	(2003-04) 32	

(*) 1987 - 1991
(**) 1999 - 2003

القـدرة علـى التتبـع والتقييـم

	جـيـد	متوسط	ضعيف
القدرة على جمع المعطيات	x		
جودة المعلومات الحديثة		x	
القدرة على تتبع المعلومات الإحصائية		x	
القدرة على التحليل الإحصائي	x		
القدرة على إدخال التحليل الإحصائي في آليات صياغة سياسات التخطيط وتخصيص الموارد	x		
آليات التتبع والتقييم		x	

لـمحـة عـن الـوضـع

هل سيتم بلوغ الهدف في أفق (2015) ؟			
على الأرجح	احتمالا	من المستبعد	
حالـــة البيئـــة الملائمـــة			
قـوي	**متوسط**	ضعيف لكن في تحسن	ضعيف

5 الهـدف 5
صـحـة الأمومـة

المرمى 16 : التقليص بثلاثة أرباع معدل وفيات الأمهات مابين 1990 و2015.

المرمى 17 : السهر على صحة إنجابية تتخذ فيها القرارات بصفة مشتركة مابين النساء والرجال.

1. الوضعية الحالية

إن الأرقام المتوفرة بخصوص وفيات الأمهات في المغرب تبين الوضعية الماضية لكون البحثين اللذان أنجزا سنتي 1992 و 2003 يتعلقان بفترات ماضية.

فقد انتقلت وفيات الأمهات فيما بين سنوات 1985-1991 و 1995-2003 من 332 إلى 227 وفاة لكل 100.000 ولادة جديدة. وقد كان الانخفاض في الوسط الحضري من 284 الى 187 بينما بلغ في الوسط القروي من 362 إلى 267 في نفس الفترة.

شـكـل 4
تطور معدل وفيات الأمهات عند الولادة لكل 100.000 ولادة حية مابين 1985-1991 و 1995-2003

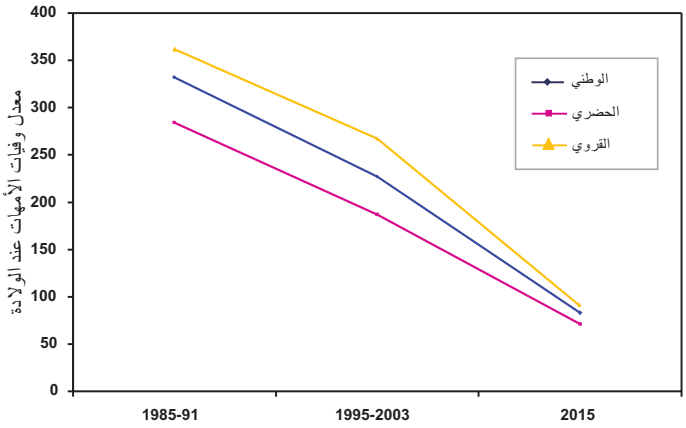

ومن أجل بلوغ المرمى 16، فإن معدل وفيات الأمهات يجب أن يبلغ 83 سنة 2015 أي 71 في الوسط الحضري و 90 في الوسط القروي.

والجدير بالذكر بآن حساب هذه المعدلات لم ينم استنادا إلى الحالة المدنية بل باعتماد طريقة تجريبية محدودة في العديد من الجوانب.

لذا فإن مستوى الأرقام التي تم تحصيلها يثير الانشغال. ويرجع هذا المستوى المرتفع لوفيات الأمهات لعدة عوامل يمكن استجلاؤها من خلال المعطيات التالية :

- في الفترة ما بين 1999-2003، 68% من النساء الحوامل فقط قمن بفحص طبي قبل الولادة (85% في الوسط الحضري و 48% في الوسط القروي) ويتراجع هذا المعدل إلى 56% بالنسبة للنساء الأميات، بينما يبلغ 94% بالنسبة للواتي بلغن مستوى التعليم الثانوي أو أكثر. وترجع أسباب عدم التتبع الصحي للحمل ليس فقط للأمية ولكنه يرتبط بعوامل اقتصادية وإمكانية الولوج الفعلي للعلاج أو كذلك للاعتقاد ببعض الأفكار المسبقة من الزاوية الثقافية.
- لقد انتقلت نسبة الولادات المسعفة في الفترة مابين 1987-1991 و1999-2003 من 31% إلى 63%، ومن المنتظر أن تبلغ 80% سنة 2015. فقد انتقلت في الوسط الحضري من 64% إلى 85% في حين انتقلت في الوسط القروي من 14% إلى 40%. وبالإضافة إلى ذلك، فان النسبة تبلغ فقط 49% لدى النساء الأميات بينما تبلغ 94% بالنسبة للنساء اللواتي بلغن مستوى التعليم الثانوي أو أكثر.
- يبلغ معدل الفحص ما بعد الولادة 65% (87% في الوسط الحضري و 42% في الوسط القروي) أما الهدف المنشود بالنسبة لمجموع البلاد سنة 2015 فهو 80%.

وعلى العموم، فالمعطيات المشار إليها آنفا تؤكد بآن الفقر يعد من بين العوامل التي تقف حجر عثرة في تحسن المعدلات المذكورة. لذا فإن مكافحة هذه الآفة من شآنها أن تحسن من هذه المؤشرات.

وفيما يتعلق بالمرمى17، ففي غياب مؤشرات مباشرة، يمكن مقاربة الوضع من خلال معدل تردد الولادات ومعدل اللجوء إلى موانع الحمل.

إن انخفاض معدل تردد الولادات في علاقته بالتراجع الجلي للخصوبة (2.5 طفل لكل امرأة) لهو في الحقيقة شيء مدهش في المغرب حتى في الوسط القروي (3.1 طفل لكل امرأة).

فقد عرف اللجوء إلى موانع الحمل في الوسط القروي ارتفاعا كبيرا حيث انتقل من 32% سمة 1992 إلى 60% سنة

2003-2004، لكن التعاطي لموانع الحمل لازال مسألة متعلقة بالمرأة فقط (إذ لا تتجاوز مشاركة الرجال نسبة 3% بالنسبة للطرق العصرية و 13,2% بالنسبة للطرق التقليدية).

وأخيرا، فان هناك أسباب أخرى لوفيات الأمهات تمت الإشارة إليها من قبيل العنف تجاه النساء والذي يمكن أن يؤدي إلى إجهاضات سرية تعرض حياتهن للخطر(اغتصاب، فتيات أمهات، أمهات عازبات، حمل غير مرغوب فيه.)...

2. الإكراهـات

وهي تستخلص من العرض السابق المتعلق بمعدلات اللجوء إلى العلاج قبل الولادة وخلال الولادة في وسط محروس وعلاجات ما بعد الولادة.

وتجدر الإشارة إلى التأثير السلبي لكل من الفقر والأمية ونقص التغطية الصحية في الوسط القروي والآراء الثقافية المسبقة.

3. الاستراتيجيات اللازم تقويتها

من الواضح بآن البرنامجين الأكثر أهمية هما برنامج "أمومة بدون مخاطر" وبرنامج التخطيط العائلي.

لذا فإنه من اللازم تحسين برنامج "أمومة بدون مخاطر" خصوصا في مكونه لما قبل الولادة وفي أبعاده الاجتماعية وبخاصة ما يتعلق منه بالقبالة والتوليد.

إن السنوات المقبلة ستعرف انخفاضا لمعدلات وفيات الأمهات وما قبل الولادة بفضل الاستراتيجية المتبعة والمتمحورة حول العمليات الرئيسية التالية :

- تأهيل البنية التحتية والقاعدة التقنية وتزويد بنيات العلاج الصحي الخاصة بالأم والرضيع بالأدوية الأساسية وتطوير وسائل النقل ؛
- تقوية العاملين من حيث الكم والكيف (المختصين في التوليد والإنعاش والأطفال والقابلات والممرضات والمختصين في التخدير) ؛
- تقوية تحسيس السكان بالمخاطر المرتبطة بالحمل وعند الولادة ؛
- تنمية الشراكات مع الجامعات والقطاعات الوزارية والقطاع الخاص والجماعات والمنظمات غير الحكومية والدولية.

تـطــور المـؤشـــرات

المـرامـــي	المـؤشـــرات		1982 1991	1994 2003	2015
المرمي 16. التقليص بثلاثة أرباع لمعدل وفيات الأمهات ما بين 1990 و 2015	معدل وفيات الأمهات (لكل 100.000 ولادة حية)	المجموع الحضري القروي	(1985-1991) 332 284 362	(1995-2003) 227 187 267	 83 71 90
	نسبة النساء اللواتي قمن على الأقل باستشارة طبية واحدة قبل الولادة	المجموع الحضري القروي	33 61 18	68 85 48	80 95 60
	نسبة الولادات التي تمت بمساعدة من طرف أشخاص مؤهلين	المجموع الحضري القروي	31 64 14	63 85 40	80 95 60
	نسبة النساء اللواتي قمن على الأقل باستشارة طبية واحدة بعد الولادة	المجموع الحضري القروي		65 87 42	80 95 60
المرمى 17. السهر على صحة إنجابية تتخذ فيها القرارات بصفة مشتركة بين النساء والرجال	نسبة الولادات المتباعدة من 7 الى 17 شهرا	المجموع الحضري القروي	10,4 10,3 10,5	7,2 5,6 8,6	
	معدل استعمال وسائل منع الحمل	المجموع الحضري القروي	(1992) 42 55 32	(2003-2004) 63 66 60	 65 65 65

القـدرة علـى التتبـع والتقييـم

	جـيـد	متوسط	ضعيف
القدرة على جمع المعطيات		x	
جودة المعلومات الحديثة		x	
القدرة على تتبع المعلومات الإحصائية		x	
القدرة على التحليل الإحصائي	x		
القدرة على إدخال التحليل الإحصائي في آليات صياغة سياسات التخطيط وتخصيص الموارد	x		
آليات التتبع والتقييم		x	

لـمحـة عـن الـوضـع

هل سيتم بلوغ الهدف في أفق (2015) ؟		
على الأرجح	احتمالا	من المستبعد
حالـــة البيئـــة الملائمـــة		
قـــوي	**متوسط**	ضعيف لكن في تحسن	ضعيف

الهـدف 6
6 محاربة مرض فقدان المناعة (السيدا) وحمى المستنقعات وأمراض أخرى

المرمى 18 : التمكن من إيقاف انتشار مرض فقدان المناعة / السيدا وعكس الاتجاه في أفق سنة 2015.

المرمى 19 : التمكن من القضاء على حمى المستنقعات في سنة 2006.

المرمى 20 : التحكم في مرض السل وبدء عكس الاتجاه الحالي.

1. الوضعية الحالية

مرض فقدان المناعة / السيدا : تستخلص الأرقام الخاصة بمرض السيدا في المغرب من التصريح الإجباري والمراقبة الترصدية (حامل الإصابة المحتمل انتقالها جنسيا والنساء الحوامل والمرضى بالسل وسلامة نقل الدم ومراقبة الجيل الثاني).

وتبقى الأرقام نسبيا في مستوى منخفض :فأول حالة أعلن عنها كانت سنة 1986 و بعد 19 سنة تم تسجيل 1587 حالة مرض أي ما يعادل 83 إصابة سنوية في المتوسط منذ ذلك التاريخ. ومع ذلك فإن التطور حصل بالكيفية التالية : لقد كان متوسط الحالات الجديدة يبلغ 11 مابين 1986 و 1989 ثم انتقل إلى 57 مابين 1990 و 1999 ثم انتقل إلى 183 مابين 2000 و2004، بمعنى أن عدد الحالات تضاعف ب 16 مرة ما بين 1986 و2004.

فإذا ما كان انتقال العدوى للجنس المغاير لا يتجاوز في البداية 20%. فقد بلغ اليوم 75%. وإذا ما كانت النساء لا تمثلن سوى 16% من الحالات المصابة فقد بلغت 38% سنة 2004 مما يؤكد تعرضهن المتزايد للمرض.

- إن نصف الحالات المعلن عنها تتركز في 3 جهات : سوس ـ ماسة ـ درعة ومراكش ـ تانسيفت ـ الحوز والدار البيضاء علما أن 84% من الحالات توجد في الوسط الحضري.
- أما عدد الحاملين للفيروس فهو غير معروف بدقة، وقد قدر بحوالي 16.000 شخصا سنة 2003 أي أقل من 0,1% من مجموع السكان.

وعلى العكس من ذلك فان الإصابات المحتمل انتقالها جنسيا تبلغ مستويات عليا جدا حيث هناك 372.095 حالة سنة 2003 مقابل 103.434 حالة سنة 1992. وتقدر وزارة الصحة هذا العدد بـ 600.000 بسبب انعدام التصريح بالمرض.

إن من الصعب تشخيص الحالات المحتمل انتقالها جنسيا لدى النساء باعتبارها عاملا إضافيا من عوامل الإصابة بمرض السيدا . فهؤلاء معرضات للإصابة أكثر لأن انتقاله مابين الرجال والنساء سيبلغ ضعفي عكس ذلك، كما أن 57% من الإصابات تخص نساء أميات. وهكذا فإن المرأة مهددة من جوانب ثلاث : بيولوجية ووبائية واجتماعية اقتصادي. هذا ويعد العنف الذي تتعرض له النساء بدوره عاملا إضافيا في هذا المجال.

مرض السـل : يعد مرض السل أحد المشاكل الصحية في المغرب، فقد تم إحصاء 26.161 حالة جديدة سنة 2004 علما بان هذا المرض يخص الشاب الراشد : 70% من الحالات تتراوح أعمارهم مابين 15 و 45 سنة، 57% منهم رجال. والملاحظ أن هذا المرض يبلغ أقصى انتشار له في الأوساط الحضرية المكتظة ذات الكثافة السكانية المرتفعة.

ورغم بقاء المرض، فان أثر مرض السل الرئوي ذو المجهرية الإيجابية + TPM يعني انخفاض انتقال عصية كوش لدى الساكنة منذ سـنة 1996 (سنة الحد الأقصى).

لقد حقق المغرب الهدف المسطر في المرمى 20 : بمعنى أنه تمكن من الكشف عن 80% من حالات مرض السل الرئوي ذو المجهرية الايجابية +TPM ومعالجة أكثرمن 85% من الحالات بواسطة الاستراتيجية المسماة DOTS (علاج لمدة قصيرة وتحت مراقبة مباشرة).

مرض حمى المستنقعات : منذ انطلاق برنامج مكافحة مرض حمى المستنقعات سنة 1965 انخفض عدد الحالات المصابة من 30.893 سنة 1964 إلى 64 سنة 1978. كما عرفت نفس المدة أيضا القضاء على جرثومة Plasmodium felciparum والتي ترجع آخر حالة منها لسنة 1974.

أمـا مـرض حمـى المستنقعـات المحلـي والناشـئ عـن Plasmodium vivax فهو في طريق الاستئصال حيث سيقضي عليه كليا سنة 2006.

وبموازاة هذه الجهود فان هناك عمل آخر يبذل من أجل مكافحة مرض حمى المستنقعات القادم من الخارج.

2. الإكراهـات

إن من بين الصعوبات والاكراهات التي تعترض جهود المغرب في مكافحة أمراض السيدا أو السل وحمى المستنقعات يمكن ذكر:

بالنسبة لمرض السيدا

- اتساع حقل انتشار الإصابة بالمرض ؛
- تزايد مخاطر إصابة الأشخاص غير المصابين ؛
- تعرض الأشخاص الحاملين للفيروس للإصابة بالمرض ؛
- ضعف الموارد البشرية والمالية.

بالنسبة لمرض السل

- يعد الفقر والأمية من بين العوامل المساعدة على ظهور وانتشار مرض السل ؛
- عدم كفاية الوسائل لمراقبة وتقييم المرض في الميدان ؛
- عدم توفر العدد الكافي من العاملين المؤهلين للقيام بالتشخيص المجهري لمرض السل ؛
- افتضاح العاملين في هذا القطاع الصحي ؛
- ضعف استراتيجيات التعبئة الاجتماعية.

حمى المستنقعات

- الخصاص الكبير في العاملين المكلفين بآنشطة المراقبة في الميدان وخاصة الممرضين المتنقلين ؛
- وجود أشكال سريرية منتشرة وغير قياسية بالنسبة لـ Plasmodium vivax مع فترات حضانة مختلفة من شخص لآخر في نفس المركز ؛
- صعوبة توفير التغطية الصحية في المناطق التي يصعب الولوج إليها ؛
- ضعف مشاركة السكان في مجال مكافحة مرض حمى المستنفعات وضعف التعاون مابين مختلف القطاعات من أجل القيام بعمليات فعالة لمكافحة هذا المرض.

3. الاستراتيجيات اللازم تقويتها

إن مكافحة مرض السيدا والحرص من الإصابة به منتشران في المغرب على نطاق واسع بفضل العمليات المشتركة التي تقوم بها وزارة الصحة والمجتمع المدني ومنظمة الأمم المتحدة السيدا ـ كما أن مكافحة مرض حمى المستنقعات قد بدأ يعرف بعض الفعالية، ونفس الشيء بالنسبة لمرض السل الذي لا مجال لاستئصاله إلا من خلال برامج مكافحة الفقر والسكن غير اللائق.

المـرامـي	المـؤشـرات		1990	1995	2000	2005	2010	2015
المرمى 18. التمكن من إيقاف انتشار مرض فقدان المناعة السيدا وعكس الاتجاه الحالي في أفق سنة 2105.	معدلات حمل الفيروس للنساء الحوامل			(1994) 0,03	(1999) 0,07	(2003) 0,13		
	معدل استعمال وسائل منع الحمل لدى النساء المتزوجات ما بين 15 و 49 سنة.		(1992) 42	(1997) 58		(2003-04) 63		65
	معدل استخدام الكيس الواقي لمنع الحمل		(1992) 2	(1997) 3		(2003-04) 3		
المرمى 19. التمكن من القضاء على حمى المستنقعات سنة 2006	معدل الإصابة بحمى المتسنقعات المحلية (لكل 100.000 نسمة)	الذكور	7,0	1,2	0,02	(2004) 0,020	(2006) 0	0
		الإناث	5,0	1,4	0,02	0,000	0	0
		المجموع	6,2	1,3	0,02	0,006	0	0
	معدل حمى المستنقعات القادمة من الخارج (عدد الحالات الجديدة) (1992)		(1992) 54	33	56	(2004) 55		
المرمى 20. التحكم في مرض السل وبدء عكس الاتجاه الحالي في أفق سنة 2105.	معدل الإصابة بمرض السل (لكل 100.000 نسمة)		113	(1996) 118	106	(2004) 87,5	72	50

القـدرة علـى التتبـع والتقييـم

	جيـد	متوسط	ضعيف
القدرة على جمع المعطيات	السيدا حمى المستنقعات السل		
جودة المعلومات الحديثة	حمى المستنقعات السل	السيدا	
القدرة على تتبع المعلومات الإحصائية	السيدا حمى المستنقعات السل		
القدرة على التحليل الإحصائي	السيدا حمى المستنقعات السل		
القدرة على إدخال التحليل الإحصائي في آليات صياغة سياسات التخطيط وتوزيع الموارد	السيدا حمى المستنقعات السل		
آليات التتبع والتقييم	حمى المستنقعات السل	السيدا	

لـمحـة عـن الـوضـع

هل سيتم بلوغ الهدف في أفق (2015) ؟		
على الأرجح	احتمالا	من المستبعد

حالـــة البيئـــة الملائمـــة			
قـوي	متوسط	ضعيف لكن في تحسن	ضعيف

7 الهـدف 7
ضمـــان بيئـــة مستدامـــة

المرمى 21 : إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات الوطنية والسهر على المحافظة على التنوع البيئي بالعمل على عكس الاتجاه الحالي المتعلق بتدهور الموارد البيئية.

المرمى 22 : الحد من انبعاث الغازات المضرة بالصحة وبالبيئة.

المرمى 23 : التقليص بالنصف من نسبة السكان غير المزودين بصفة دائمة بالماء الشروب وبنظام تطهير جيد فيما بين 1990 و2015.

المرمى 24 : القضاء على كل أشكال السكن التي لا تستجيب لمعايير السلامة في الوسط الحضري في حدود سنة 2020.

1. الوضعية الحالية

يستمد المغرب العناصر الأساسية لتنميته مما يتوفر له من موارد طبيعية، وهي باستثناء الفوسفاط من أصل بيولوجي.

النظام البيئي الغابوي والتنوع البيولوجي

تغطي الغابات في المغرب مساحة تبلغ 9 مليون هكتار من مجموع 71 مليون هكتار أي 12.7% من التراب الوطني.

وتتميز الغابة المغربية بتنوع كبير كما أنها تلعب دورا هاما في :

- الحفاظ على التربة ضد التعرية.
- الحفاظ على الموارد المائية في أحواض الصرف.
- التقليص من توحل السدود وحماية البنيات التحتية على مستوى العالية.

وفضلا عن ذلك، فان الغابة تلعب دورا اقتصاديا واجتماعيا بالغ الأهمية، فهي توفر 30% من حاجات البلاد من أخشاب البناء والصناعة (600.000م3 في السنة) كما أنها تساهم ب 30% من حصيلة الطاقة (10مليون م3 في السنة)و 17% من الحاجة الغذائية للقطيع الوطني (1.5مليار وحدة كلئية).

ومع ذلك فالغابة المغربية معرضة للعديد من عوامل التدهور مما يؤدي إلى اجتثاث حوالي 31.000 هكتار سنويا. وقد أظهر جرد بصور الأقمار الاصطناعية أجرى سنة 1996 أن 245.000 هكتار من الغابات اندثرت مابين سنة 1985 و1996.

وتتعرض الغابة لتدهور شديد على الخصوص في مناطق الريف والأطلس الكبير وذلك بسبب الضغط الديمغرافي الذي يؤدي إلى استهلاك خشب الاحتراق، وتعرية التربة لغرض الزراعة وكذا الرعي المفرط الذي يتضاعف عند حصول الجفاف وأخيرا الحرائق والتوسع الحضري.

وإذا ما استمر التدهور على وتيرته الحالية فان الغابة مهددة بالانقراض كليا في منطقة الريف في حدود سنة 2014.

وتتكلف عناء جمع الحطب النساء والفتيات في الوسط القروي مما يؤثر سلبيا على أوضاعهن الصحية وتمدرسهن ناهيك عن تعرضهن لأضرار ثاني أوكسيد الكاربون.

كما أن 5.000 حمام تستهلك بدورها 1,35 مليون طن من الخشب سنويا مما يستدعي وباستعجال تغييرا في السلوكات الاجتماعية تجاه الغابة لكي لا تترك عرضة للاجتثاث التام.

ووعيا منه بالأهمية القصوى للأنظمة البيئية الغابوية، فقد قام المغرب ومنذ مدة طويلة بوضع سياسة لإعادة التشجير، إلا أن وتيرتها لازالت غير كافية أو أنها دون مستوى الضغط البشري الذي يمارس على الغابات.

وبالرغم من أن صيانة واستغلال الغابات يستفيد من ميزانية الدولة والجماعات المحلية فان الموارد المالية المخصصة لذلك سواء على المستوى المركزي أو المحلي لازالت غير كافية.

والجدير بالذكر في هذا الصدد بآن الاقتطاعات السنوية المباشرة التي تقوم بها الأسر الحضرية على الغابات تناهز حوالي 4,8 مليار درهم سنويا.

وأخيرا فإن القطاع الغابوي يسهم أيضا في خلق مناصب الشغل بحوالي 100 مليون يوم عمل سنويا.

- **وفيما يتعلق بالتنوع البيولوجي الخاص**، فان المغرب، بفضل جغرافيته الطبيعية وتنوع مناخه، يعد من بين البلدان المتوسطية ذات التنوع البيولوجي الأكثر غنى :حيث هناك

39.675 نوعا من النبات والوحيش من ضمنها 71% من الأنواع المقيمة في الأنظمة البيئية الأرضية، إلا أن 2.280 نوعا منها مهددة بالانقراض.

إن المخاطر التي تتهدد البيئة مرتبطة بالأنشطة البشرية من فلاحة وصيد كثيف وصناعة وأنشطة حضرية وتلوث كيماوي، أما بقية المخاطر الأخرى فهي مرتبطة بالجفاف وتغيرات المناخ ونضوب المناطق الرطبة.

وهكذا، فان العديد من العوامل تتداخل مع التنوع البيئي، إلا أن النساء بدأن يلعبن دورا حاسما في مجال النبات ورعي الماشية(. شجر الأركان، شجر الخروب، التين، الفلاحة، جبنة الأرياف،الصناعة التقليدية التي تستخدم الألياف النباتية.)

إن الرغبة المشروعة في القيام بآنشطة مدرة للدخل وتوسيع التعاونيات والقروض الصغرى من اللازم أن تواكبها استراتيجية للمحافظة على البيئة.

تـلوث الهـواء

كما هو الحال بالنسبة للعديد من البلدان الأخرى، فان المغرب من خلال نشاطه الاقتصادي يستهلك منتوجات تنبعث منها ثلاثة أنواع من الغازات هي :

- غازات ملوثة تتسبب في الانحباس الحراري (N_2O وCH_4 وCO_2) ؛
- غازات ملوثة لا تتسبب في الانحباس الحراري (NO_x وSO_2) الجزئيات المعلقة.
- غازات تضعف طبقة الأوزون :
CFC, HCFC, $BrCH_3$, TIII, CCL_4, halons

فيما يتعلق بالصنف الأول من الغازات المتسبب في الانحباس الحراري فقد عرف تزايدا بلغ 2,7% بالنسبة لنمو ديمغرافي بنسبة 1.4%.

أما فيما يتعلق بالمواد التي تضعف طبقة الأوزون وطبقا لبروتوكول كيوطو، فان الاستهلاك الوطني من هذه المواد عرف تراجعا مهما حيث انتقل من 2.034 طن إلى 1.084 طن سنويا خلال الفترة مابين 1995 و1997، وخاصة ما يتعلق منها باستهلاك غاز CFC الذي انتقل من 604 طن سنة 1990 إلى 435 سنة 2001.

تعتبر قطاعات الصناعة والطاقة في المغرب المصدر الأساسي لانبعاث الغازات المتسببة في الانحباس الحراري والملوثة للغلاف الجوي، يضاف إليها قطاع النقل بسبب تقادم حظيرة السيارات ورداءة المنتوجات النفطية لما تحتويه من رصاص وكبريت بالإضافة إلى ما ينبعث منها من غاز NO_x الشيء الذي يؤثر في جودة الهواء خصوصا في الوسط الحضري.

وقد بدأ اللجوء إلى بعض الحلول في البلاد سواء في مجال إنتاج الطاقة حيث يتوفر المغرب على إمكانات هائلة لإنتاج الطاقة الريحية والشمسية أو في مجال النقل.

لقد انخرط المغرب وبشكل لا رجعة فيه في مسلسل إنتاج الطاقات النظيفة والمتجددة تدعمه في ذلك المنظمات الدولية والمقاولات المتخصصة. وعلاوة على ذلك، فان برنامج الكهربة الشاملة للعالم القروي (PERG) يستخدم بشكل كبير الفولطيات الضوئية التي ستقلل من انبعاث غاز ثاني أوكسيد الكاربون بـ 268.000 طن في ظرف 10 سنوات.

الماء الشروب والتطهير السائل

إن المناخ في المغرب شبه جاف لذا فان الموارد المائية المتجددة في البلاد لا تزيد عن 21 مليار م3 سنويا، تستهلك منها الفلاحة 80% والباقي تتقاسمه كل من الصناعة واستهلاك الأسر.

وقد انتقل عدد الأسر المرتبطة بالشبكة الخاصة بالماء الشـروب من 74,2% إلى 83% في المدن ومن 4% إلى 18,1% في البوادي خلال الفترة الممتدة مابين سنة 1994 و2004. أما إذا ما أخذنا بعين الاعتبار التزود بالماء الشروب من ينابيع المياه القارة فإن نسبة التزود ترتفع في الحقيقة ضمن الوسط القروي إلى 61% سنة 2004.

وهكذا فان تعميم التزود مرتبط بمدى انجاز برنامج تزويد العالم القروي بالماء الشروب (PAGER) حيث من المتوقع أن يتم ربط 11 مليون من سكان العالم القروي بالشبكة مع متم سنة 2010. وقد عرف هذا البرنامج وتيرة سريعة في الإنجاز خلال السنين الأخيرة بسبب الدعم الذي يتلقاه من لدن الجماعات المحلية والمجتمع المدني وهيآت التعاون الدولي.

ومن المعلوم أن النساء والفتيات الصغيرات يلعبن دورا أساسيا في مسلسل تعبئة ونقل وتخزين واستعمال المياه في الوسط القروي.

لذا فان نذرة المياه تكون ذات أثر مباشر عليهن سواء من حيث حالتهن الصحية أو من حيث تحررهن، بينما نجد أن لبرنامج تزويد العالم القروي بالماء الشروب فوائد مباشرة بالنسبة لهن ولأسرهن.

وبصفة شاملة، فان المغرب أنشآ بنية تحتية مائية تتكون من 103 سدا كبيرا ذات قدرة تخزينية تبلغ 15.6 مليار م3 (مع إنتاج سنوي للماء الشروب يناهز 900 مليون م3) إلا أن هذه المنشأت الرائعة تعرف مشاكل كبرى بسبب الوحل (مابين 20% و 40%) مما يبرز أهمية مكافحة التعرية وخاصة البرنامج الوطني لتهيئة أحواض الروافد.

أما بخصوص التطهير السائل، فانه يعد من بين أكثر المشاكل حدة في المراكز الحضرية. ذلك إن 79% من الأسر فقط ترتبط بالشبكة الصرف للمياه العادمة. أما الباقي أي 21% فيتم تصريفها في الطبيعة (بلاعة، جب رملي أو غير ذلك).

إن توسيع شبكة التطهير السائل تطرح مشاكل كبرى على مستوى التمويل، وهو أمر يتجاوز بكثير الإمكانات التي تتوفر للجماعات مما يستدعي اللجوء إلى أشكال بديلة من التآزر المؤسساتي والمالي.

السكن اللائـق

حسب الإحصائيات الأخيرة المتوفرة فإن 8,2% من الأسر في الوسط الحضري المغربي تعيش في أحياء الصفيح أو في سكن متدهور. ورغم الجهود التي بذلتها السلطات العمومية فان هذه الظاهرة يحكمها منطق الاحتواء والانتشار، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها الفقر والهجرة القروية وانعدام الوعاء العقاري.

ويتم حاليا تنفيذ برنامجين كبيرين : الأول يحمل اسم "مدن بدون صفيح" والثاني خاص بالسكن الاجتماعي، تضاف إليهما مجموعة من عمليات إعادة الهيكلة والترميم والإصلاح والتزويد بخدمات الماء والكهرباء والتطهير وقنوات الصرف، إلخ...

وتبلغ وتيرة إنجاز المساكن الاجتماعية الجديدة حاليا 100.000 وحدة سنويا.

إن الذي يؤدي ثمن هذا السكن غير اللائق بالدرجة الأولى هم النساء وأطفالهن، خصوصا منهن ربات البيوت. لذلك فان البرامج الجاري تنفيذها تآخذ بعين الاعتبار وبعد النوع مهما كان وضع الأسر.

2 الإكراهات

حسب البنك الدولي، فان كلفة تدهور البيئة بالمغرب سنة 2003 تقدر بحوالي 13 مليار درهم سنويا أو 3,7% من الناتج الداخلي الخام (تدهور كل من الماء والهواء والساحل والتربة والغابات بسبب النفايات، الخ...) وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار اثر الأنشطة البشرية ككل على البيئة فان هذه الكلفة تبلغ 16,27 مليار درهم أي ما يعادل 4,6% من الناتج الداخلي الخام.

ويحد من مكافحة عوامل التدهور هذه كل من :

- التآخير الحاصل على مستوى إصدار التشريعات والقوانين المناسبة ؛
- ضعف الوعي والروح الوطنية ؛
- تضارب مصالح مختلف الفاعلين ؛
- التآخر في انجاز برامج المحافظة على الموارد الطبيعية والأنظمة البيئية.

3. الاستراتيجيات اللازم تقويتها

لقد صادق المغرب على الاتفاقيات الثلاثة المنبثقة عن مؤتمر ريو. وقد وضع مخططا طموحا أطلق عليه خطة العمل الوطني لحماية البيئة (PANE) وهو يتضمن 7 برامج مشتركة. وهكذا فقد تمت المصادقة على ثلاثة قوانين جديدة لحماية البيئة سنة 2003 ولم يبق سوى مواصلة انجاز الخطة المذكورة وجميع مقتضيات القوانين المتعلقة بها.

تـطــور المـؤشـــرات

المـرامـــي	المـؤشـــرات	1990	1995	2000	2005	2015
المرمى 21. إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات الوطنية والسهر على المحافظة على التنوع البيئي بالعمل على عكس الاتجاه الحالي المتعلق بتدهور الموارد البيئية	نسبة المناطق الغابوية	11,8 (1991)	12,7			
	متوسط المساحات السنوية المعاد تشجيرها(هـ)	35 000	20 000	20 000		
	مساحة المناطق المحمية للمحافظة على التنوع البيئي (هـ	49 000 (1991)		545 000 (2001)		
المرمى 22. الحد من انبعاث الغازات المضرة بالصحة والبيئة	انبعاث ثاني أوكسيد الكاربون بالطن لكل نسمة		1,84 (1994)	1,93 (1999)		
	انبعاث مواد تضعف طبقة الأوزون (بالطن)	604	814 (1996)	564	435 (2001)	
	الناتج الداخلي الخام لكل وحدة طاقة مستهلكة بالدولار الأمريكي منسوب القدرة الشرائية بالكلغ مقابل البترول	10,2	9,9 (1998)		9,9 (2001)	
المرمى 23. التقليص بالنصف من نسبة السكان غير المزودين بصفة دائمة بالماء الشروب وبنظام تطهير جيد فيما بين 1990 و 2015	نسبة السكان المرتبطين بالشبكة أو الذين لهم ولوج لمنابع مياه نقية :		(1994)		(2004)	
	الحضــري		74		100	
	القــروي		14		61	
	نسبة الأسر الحضرية المرتبطة بشبكة تطهير المياه العادمة				(2004) 79	
المرمى 24. القضاء على كل أشكال السكن التي لا تستجيب لمعايير السلامة في الوسط الحضري في حدود 2020	نسبة السكان الحضريين القاطنين أحياء الصفيح أو سكنا غير لائق.				(2004) 8,2	

القـدرة علـى التتبـع والتقييـم

	جـيـد	متوسط	ضعيف
القدرة على جمع المعطيات	x		
جودة المعلومات الحديثة		x	
القدرة على تتبع المعلومات الإحصائية		x	
القدرة على التحليل الإحصائي		x	
القدرة على إدخال التحليل الإحصائي في آليات صياغة سياسات التخطيط وتخصيص الموارد		x	
آليات التتبع والتقييم		x	

لـمحـة عـن الـوضـع

هل سيتم بلوغ الهدف في أفق (2015) ؟			
على الأرجح	احتمالا	من المستبعد	
حالـــة البيئـــة الملائمـــة			
قـوي	متوسط	ضعيف لكن في تحسن	ضعيف

8 الهـدف 8
إقامــة شراكــة عالميــة مــن أجـل التنميــة

المرمى 25 : متابعــة إقامــة نظــام تجــاري ومالــي متعــدد الأطراف، مفتوح، ويستند على قواعد متوقعة وغير تمييزية "وهذا يفترض التزاما لفائدة حكامة جيدة وتحقيق التنمية ومحاربة الفقر على المستوى الوطني والدولي."

المرمى 26 : دراسـة شمولية لمشكل الديون لدى الدول النامية باتخاذ إجراءات على الصعيد الوطني والدولي لضمان استمرارية مديونيتها على المدى الطويل.

المرمى 27 : تهيئ وتطبيق استراتيجيات، بتعاون مع الدول السائرة في طريق النمو، تخول للشباب إيجاد فرص الشغل الملائمة والنافعة.

ملاحظـة أوليـة

تجدر الإشارة إلى أن هذا الهدف لم يتم دراسته في التقرير الوطني لأهداف الألفية من اجل التنمية لسنة 2003. ويعد تهيئ هذا الفصل تقدما لكنه يبقى غير كامل بالمقارنة مع الهدف المنشود وهو تقييم التكاليف الضرورية لتحقيق أهداف الألفية للتنمية بالمغرب.

1. الوضعية الحالية

إن تحقيق المرامي المنبثقة من الأهداف السبعة الأولى (الهدف 1 إلى الهدف 7) من الآن لغاية 2015 يستوجب إيجاد موارد مالية هامة على مستوى ميزانية الدولة والإعانة الخارجية.

لكن، بالنظر إلى انعدام المعطيات المتعلقة بتقييم"النوع" للموارد المتاحة على الصعيدين المشار إليهما، ولكون المخططات التنموية القطاعية والمساعدات التي تقدمها الدول المتدخلة من أجل التنمية غير مهيكلة بالنظر لعلاقتها لأهداف الألفية للتنمية، فقد تم التأكيد على تحليل الخدمات الاجتماعية الأساسية فقط وهي تتضمن ثلاث قطاعات في ارتباط بأهداف الألفية من أجل التنمية (التربية ومحو الأمية/ الصحة/ الماء الشروب والتطهير).

ومن بين القرارات الرئيسية التي خرجت بها القمة العالمية للتنمية الاجتماعية تخصيص 20% من الميزانيات لتمويل الخدمات الاجتماعية الأساسية سواء بالنسبة لنفقات الدول المستفيدة أو المساعدات التي تقدمها الدول المانحة.

ميزانية الدولة

عرف المغرب منذ سنة 1990 تقدما ملموسا في مجال الخدمات الاجتماعية الأساسية، حيث بلغ متوسط مجموع النفقات السنوية المخصصة من طرف ميزانية الدولة العامة للخدمات الاجتماعية الأساسية ما بين 1990 و 2001 : 11,9 مليار درهم أي ما يمثل 17,8% من ميزانية الدولة. وقد استقرت هذه النسبة نسبيا خلال العشر السنوات الأخيرة. لكن انطلاق البرامج المتعلقة بالسكن الاجتماعي والبنية التحتية الأساسية بالوسط القروي (الطرق، الماء الصالح للشرب، الكهربة، ...) خلال الأربع السنوات الأخيرة، إضافة الى انطلاق مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية منذ نهاية سنة 2005، تؤكد جميعها، كما سنوضح ذلك فيما بعد، بآن هدف 20% سيتحقق منذ سنة 2006 [1].

المساعدات العمومية من أجل التنمية

وبالمقابل فان الحصة المخصصة للمساعدة العمومية من أجل التنمية للخدمات الأساسية لم تتجاوز خلال الفترة 1990-1991 نسبة 15.6%.

أكثر من ذلك، لقد اتسمت المساعدات العمومية للتنمية بالتراجع، خاصة بالنسبة لبعض دول الاتحاد الأوروبي الشريك الرئيسي للمغرب، حيث انخفضت بالنصف بالمقارنة مع الناتج الداخلي الإجمالي لهذه الدول ما بين سنة 1990 و2001.

(1) يبدو أن من الضروري توسيع مفهوم الخدمات الاجتماعية الأساسية ليتم الأخذ بعين الاعتبار قطاعات أخرى ذات أثر على ظروف حياة السكان، وهكذا مثلا فما الفائدة من بناء مدرسة أو مستوصف إذا لم يتم ربطهما بطريق ؟

وبالرغم من تقدم ملموس ما بين سنة 2001 و2003، فان المساعدة العمومية للتنمية لم تتجاوز 0,26% من الناتج الداخلي الخام للدول المانحة، بعيدا عن الهدف الذي حدد في0,7%.

2. الإكـراهـات

إن العوامل التي تقف في وجه زيادة النفقات العمومية في الخدمات الاجتماعية الأساسية في المغرب ذات طبيعة ماكرو اقتصادية :

- بلغ عجز الميزانية خلال الفترة 2000-2004، 3,7% من الناتج الداخلي الإجمالي وسيؤثرارتفاعه على التوازنات الأساسية للاقتصاد الوطني؛
- انخفاض المديونية الخارجية بالنصف ما بين سنة 2000 وسنة 2004 نظرا للتدبير النشيط للديون، لكن على حساب ارتفاع المديونية الداخلية، حيث بلغت هذه الأخيرة 50,5% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2004 مقابل 39,5% سنة 2000 ؛
- بصفة عامة، تظل المديونية عاملا يحد من القدرات التمويلية للبلاد.
- تميزت العقود الفارطة بالمغرب بعجز بنيوي للميزان التجاري. وهناك عاملان نسبيان في هذا العجز : عامل الطاقة إذ يعد المغرب مستوردا لمعظم طاقته، أما العامل الثاني فيتمثل في استيراد الحبوب نظرا لعدم ملائمة الظروف المناخية التي تؤثر بشكل كبير على القطاع الفلاحي والاقتصاد الوطني بمجمله ؛
- أخيرا، تراجع في المساعدة العمومية للتنمية والتي تؤثر بدورها في تمويل الخدمات الاجتماعية الأساسية.

3. الاستراتيجيات اللازم تقويتها

تمويل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

إن على الدولة وشركائها بذل جهود إضافية من أجل تحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية ـ وستعرف الاستثمارات العمومية الخاصة بالخدمات الاجتماعية الأساسية تزايدا مهما إلى حدود سنة 2015 بالنظر للموارد الإضافية التي خصصت لتمويل المبادرة الوطنية من أجل التنمية البشرية ـ وستصل المبالغ المخصصة للمرحلة الأولى حوالي 2 مليار درهم في المتوسط سنويا مابين 2006 و2010، كما تم اعتماد حصة أولى مخصصة للانطلاق بلغت 250 مليون درهم خلال الدورة الأخيرة من سنة 2005.

إن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ممولة ب 60% من طرف الدولة و20% من طرف الجماعات المحلية و20% من طرف التعاون الدولي كما يتبين من الجدول الآتي :

	مليون درهم (2010-2006)	ب%
ـ ميزانية الدولة	6.000	60
ـ الجماعات المحلية	2.000	20
ـ التعاون الدولي	2.000	20
المجموع	**10.000**	**100**

إن بالإمكان بلوغ الهدف الأدنى للتعاون الدولي والبالغ 20% شريطة القيام بحملة للاتصال يقوم بها المغرب تجاه المانحين المحتملين :

- الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج ميدا ؛
- حساب التحدي للألفية MCA وهو يعني المبادرة الأمريكية لصالح الدول النامية التي انخرطت، كما هو الحال بالنسبة للمغرب، في مجالات الحكامة وتحرير الاقتصاد والاستثمار في الرأسمال البشري. ويعد المغرب من ضمن الدول التي ستتلقى مساعدة من حساب التحدي للألفية سنة 2005 ؛
- المساعدة الثنائية الأطراف، في شكل هبات أو قروض بامتياز.
- المساعدة المتعددة الأطراف مع الدعم من طرف البنك الدولي، والبنك الإفريقي للتنمية والصندوق العربي...
- التعاون اللامركزي، اعتبارا للدور النشيط الذي تقوم به الجماعات المحلية في إطار التعاون الجهوي(بين الجهات)، مدعما من طرف الاتحاد الأوروبي وبعض الجهات الأوروبية.

الاستراتيجيات اللازم تقويتها

انبثقت عن أشغال الورشة المتعلقة بالهدف الثامن التوصيات التالية:

- إنجاز دراسات بصفة منتظمة حول تكاليف أهداف الألفية من أجل التنمية تأخذ بعين الاعتبار توصيات تقرير جفري شاس Jeffrey D.Sachs (تفعيل أهداف الألفية من أجل التنمية) ؛
- توقع تكاليف البرامج الاجتماعية المتعلقة بالقطاعات الحكومية مع أهداف الألفية ؛

- ترشيد وتدبير المساعدة العمومية من أجل التنمية وتبسيط المساطر على مستوى القطاعات الحكومية وشركاء المغرب ؛
- العمل على هيكلة المساعدات التي تقدمها الدول المانحة في علاقة مع أهداف الألفية من أجل التنمية ومختلف المجالات العمومية : نوع ، الطفولة...

اقتراح لتقييم تكاليف أهداف الألفية للتنمية

يوجد حاليا بالمغرب بيئة مناسبة لتقييم تكاليف أهداف الألفية من أجل التنمية حيث هناك :

- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي تدخل في إطار التزامات المغرب، عقب قمة الألفية والتي تجسد إرادة سياسية على أعلى مستوى. ومن جهة أخرى، فان المقاربة التي تم تبنيها تندرج في المدى القصير والمتوسط والطويل ؛
- لقد قامت كل وزارة بتحديد هدفها في إطار هذا المشروع؛
- الإصلاح الجاري لمقاربة الميزانية والذي يعمل على تأسيس ميزانية تتمحور على النتائج الملمة بالنوع والتي ترتكز على ثلاث محاور رئيسية مترابطة، شمولية القروض وبناء العلاقات على أساس التعاقد ما بين الإدارة المركزية والمصالح اللامركزية والشراكة ما بين الدولة والفاعلين المحليين.

ويعتبر تقدير الكلفة عملا أساسيا لكونه :

- يمكن أن يساعد المغرب على الدفاع عن تقوية شراكته مع بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية و توقع تلقي العون الذي يحتاجه من أجل إنجاح تفعيل أهداف الألفية من أجل التنمية ؛
- سيمكن كل وزارة على وضع خطة عمل لتقدير الحاجيات الضرورية إلى غاية سنة 2015 ؛
- وسيمكن من تقييم الكلفة حسب كل هدف.

تـطـــور المـؤشـــرات

المـــرامـــي	المـؤشـــرات	1990	2000	2005	2015
المرمى 25. تتبع نظام تجاري ومالي متعدد الأطراف، مفتوح، مؤسس على قواعد، متوقع وغير مقصي وهذا يفترض التزام حكامة جيدة وتنمية ومحاربة الفقر على المستوى الوطني والدولي	1) المساعدات الرسمية من أجل التنمية بنسبة ناتج الوطني الخام للدول المعينة (مرمى : 0,7%)			(2003) 0,26	
	2) نسبة إعانة عمومية للتنمية مخصصة للخدمات الاجتماعية الأساسية	(1990-96) 18,9	(1997-2001) 14,8		
	3) درجة إدماج وإشراك المجتمع المدني في اتخاذ القرار وتتبع العمليات	مؤشر كيفي (نوعي)			
	4) درجة إدماج وإشراك المنظمات الغير الحكومية النسائية في إنتاج التقارير	مؤشر كيفي			
المرمى 26. دراسة شمولية لمشكل الديون في الدول في طريق النمو بإجراءات على الصعيد الوطني والدولي وجدولتها على المدى الطويل	5) خدمة الدين الخارجي بنسبة صادرات السلع والخدمات الغير العاملة	31,6		(2004) 22,5	
المرمى 27. بتعاون مع الدول في طريق النمو، تهييء وتطبيق استراتيجيات التي تخول للشباب إيجاد فرص للشغل لائقة ونافعة	6) معدل البطالة 15 إلى 24 سنة			(2004)	
	الوطني		19,9	15,4	
	ذكور (الرجال)		21,4	15,8	
	إناث (النساء)		16,1	14,4	

القـدرة علـى التتبـع والتقييـم

	جـيـد	متوسط	ضعيف
القدرة على جمع المعطيات			x
جودة المعلومات الحديثة		x	
القدرة على تتبع المعلومات الإحصائية			x
القدرة على التحليل الإحصائي	x		
القدرة على إدخال التحليل الإحصائي في آليات صياغة سياسات التخطيط وتخصيص الموارد		x	
آليات التتبع والتقييم			x

لائحة أهداف الألفية من أجل التنمية في المغرب

الهـدف 1 : القضـاء علـى الفقـر المدقـع والجـوع

المرمى 1. التقليص إلى النصف من نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم مابين (1990) و(2015)

1. نسبة السكان الذين يتوفرون على أقل من دولار واحد أمريكي يوميا حسب منسوب القدرة الشرائية.

المرمى 2. التقليص الى النصف من نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن 2 دولار في اليوم مابين (1990) و(2015)

2. نسبة السكان الذين يتوفرون على أقل من دولارين أمريكيين يوميا حسب منسوب القدرة الشرائية.

المرمى 3. التقليص الى النصف من نسبة السكان الذين يعانون من الجوع مابين (1990) و(2015)

3. نسبة الأطفال الذين يقل سنهم عن 5 سنوات والذين يعانون من ضعف في الوزن.

4. نسبة السكان الذين لا يتوفرون على الحد الأدنى من السعيرات الحرارية

المرمى 4. التقليص الى النصف من نسبة السكان الذين يعانون من الفقر المطلق والنسبي ومن الهشاشة مابين (1990) و(2015)

5. معدل الفقر المطلق.

6. معدل الفقر النسبي.

المرمى 5. التقليص الى النصف من عدم المساواة في النفقات (1990) و(2015)

7. الحصة في مجموع نفقات 50% من الأسر المعوزة.

8. الحصة في مجموع نفقات 10% من الأسر الميسورة.

9 . الحصة في مجموع نفقات 10% من الأسر المعوزة.

10. عدد الأسر القاطنة في أحياء الصفيح أو في سكن غير لائق.

المرمى 6. التقليص بثلاث أرباع للإقصاء الاجتماعي في أفق (2015)

11. معدل البطالة في الوسط الحضري.

12. معدل ولوج الضمان الاجتماعي في الوسط الحضري.

13. نسبة الأشخاص المعاقين من مجموع السكان.

الهـدف 2 : تحقيق توفير التعليم الابتدائي للجميع

المرمى 7. تعميم تمدرس الفتيات والفتيان بالتعليم الأولي في أفق (2015).

14. معدل صافي التمدرس في التعليم الأولي (5ـ4 سنوات)

المرمى 8. منح جميع الأطفال، فتيان وفتيات الوسائل من أجل إتمام سلك كامل من التعليم الابتدائي في أفق (2015).

15. معدل صافي التمدرس في التعليم الابتدائي (11.6 سنة)

16. نسبة المتمدرسين الذين بدأوا السنة الأولى في التعليم الابتدائي وأنهوا السنة الخامسة.

المرمى 9. منح جميع الأطفال، فتيان وفتيات الوسائل من أجل إتمام سلك كامل من التعليم الإعدادي في أفق (2015).

17. نسبة صافي التمدرس في التعليم الإعدادي.

18. نسبة المتمدرسين الذين بدأوا السنة الأولى من التعليم الإعدادي وأنهوا السنة الثالثة.

المرمى 10. محو أمية الرجال والنساء الذين تتراوح أعمارهم مابين 10 و 25سنة وتقليص نسبة الأمية العامة إلى النصف مقارنة مع سنة 1990 في أفق سنة (2015).

19. معدل الأمية لدى السكان الذين يبلغ سنهم 10 سنوات أو أكثر .

20. معدل الأمية لدى السكان الذين يتراوح سنهم مابين 15 و 24 سنة.

الهـدف 3 : تعزيز المساواة بين الجنسين واستقلالية النساء

المرمى 11. القضاء على الفوارق بين الجنسين في أسلاك التعليم الابتدائي والثانوي في حدود سنة 2005 إن أمكن وكل أسلاك التعليم في أفق سنة (2015) على أبعد تقدير.	21. نسبة البنات / الأولاد في التعليم. 22. نسبة الفتيات ضمن طلبة مدارس المهندسين.
المرمى 12. التقليص من الفوارق بين الرجل والمرأة في مجال الولوج إلى التشغيل.	23. نسبة النساء في مختلف فروع الأنشطة 24. نسبة النساء المآجورات في القطاع غير الفلاحي (الحضري) 25. نسبة النساء المآجورات في القطاع غير الفلاحي (القروي) 26. نسبة النساء حسب وضعهن الاجتماعي والمهني 27. نسبة النساء من بين العاطلين
المرمى 13. بلوغ نسبة الثلث فيم ا يخص تمثيلية المرأة في مستويات التسيير للسلط التشريعية والتنفيذية والقضائية وكل هيأت اتخاذ القرار.	28. نسبة النساء البرلمانيات 29. نسبة النساء من بين الوزراء 30. نسبة النساء في القضاء 31. نسبة النساء من بين مديري الإدارة العمومية 32. الأطر العليا وأعضاء المهن الحرة
المرمى 14. التقليص إلى النصف من مظاهر العنف ضد النساء.	33. عدد القضايا التي توجد فيها المراة كطرف مشتكي في محاكم الدار البيضاء 34. نسبة الرجال المتهمين في هذه القضايا

الـهـدف 4 : تخفيض وفيات الأطفال من 5 سنوات

المرمى 15. التقليص بنسبة الثلثين من معدلات وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات مابين (1990) و (2015)

35. معدل وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات

36. معدل وفيات الأطفال

37. معدل الوفيات عند الولادة

38. معدل وفيات الفتيان

39. نسبة الأطفال الذين خضعوا لكل التلقيحات

40. معدل الانزلاق مابين التلقيحين الأول والثالث (السعال الديكي والشلل)

41. نسبة الأطفال الملقحين ضد الحصبية

42. معدل الرضاعة الطبيعية الخاص بستة أشهر

الـهـدف 5 : تحسين صحة الأمومة

المرمى 16.التقليص بثلاثة أرباع معدل وفيات الأمهات مابين 1990 و 2015

43. نسبة وفيات الأمهات (بالنسبة لكل 100.000 ولادة حية).

44. نسبة النساء اللواتي قمن على الأقل باستشارة طبية واحدة قبل الولادة.

45. نسبة الولادات التي تمت بمساعدة أشخاص مؤهلين.

46. نسبة النساء اللواتي قمن على الأقل باستشارة طبية واحدة بعد الولادة.

المرمى 17. االسهر على صحة إنجابية تتخذ فيها القرارات بصفة مشتركة مابين النساء والرجال.

47. نسبة الولادات المتباعدة من 7 إلى 17 شهرا

48. نسبة استعمال وسائل منع الحمل

الـهـدف 6 : مكافحة مرض فقدان المناعة السيدا/الإيدز وحمى المستنقعات وأمراض أخرى

المرمى 18. التمكن من إيقاف انتشار مرض فقدان المناعة السيدا وعكس الاتجاه الحالي في أفق سنة (2015)

49. نسبة النساء الحوامل اللواتي يحملن الفيروس

50. نسبة استخدام وسائل منع الحمل لدى النساء المتزوجات والمتراوح سنهن مابين 15 و 49 سنة

51. نسبة استخدام الكيس الواقي ضمن وسائل منع الحمل

المرمى 19. التمكن من القضاء على حمى المستنقعات سنة 2006 والسهر على المحافظة على ذلك.

52. معدل الإصابة بحمى المستنقعات المحلية (لكل 100.000 نسمة)

53. الإصابة بحمى المستنقعات القادمة من الخارج (عدد الحالات الجديدة)

المرمى 20. التحكم في مرض السل وبدء عكس الاتجاه الحالي في أفق (2015).

54. معدل الإصابة بمرض السل (لكل 100.000 نسمة)

الـهـدف 7 : ضمـان بيئـة مستدامـة

المرمى 21. إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات الوطنية والسهر على المحافظة على التنوع البيئي بالعمل على عكس الاتجاه الحالي المتعلق بتدهور الموارد البيئية.

55.نسبة المناطق الغابوية

56.متوسط المساحات السنوية التي أعيد تشجيرها

57. مساحة الأراضي المحمية بغرض المحافظة على التنوع البيئي

المرمى 22. الحد من انبعاث الغازات المضرة بالصحة وبالبيئة.

58.انبعاث غاز ثاني أوكسيد الكاربون

59.انبعاث مواد تضعف طبقة الأوزون

60.الناتج الداخلي الخام لكل وحدة طاقة مستهلكة

المرمى 23. التقليص إلى النصف من نسبة السكان غير المزودين بصفة دائمة بالماء الشروب وبنظام تطهير جيد مابين 1990 و2015.

61.نسبة السكان المرتبطين بشبكة أو ذوي ولوج لأحد منابع المياه النقية

62.نسبة الأسر الحضرية ذات الولوج لشبكة تطهير المياه العادمة

المرمى 24. القضاء على كل أشكال السكن التي لا تستجيب لمعايير السلامة في الوسط الحضري في أفق سنة(2020).

63.نسبة السكان الحضريين القاطنين أحياء الصفيح أو سكن غير لائق

لائحة أهداف الألفية من أجل التنمية في المغرب

الهـدف 8 : إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

المرمى 25. متابعة إقامة نظام تجاري ومالي متعدد الأطراف، مفتوح ومؤسس على قواعد متوقعة وغير تمييزية.
وهذا يفترض التزاما لفائدة حكامة جيدة وتحقيق للتنمية ومحاربة للفقر على المستويين الوطني والدولي.

64. نسبة صافي المساعدة العمومية من أجل التنمية في الناتج الو طني الخام للدول المانحة (الهدف :. 0,7%)

65. نسبة المساعدة العمومية من أجل التنمية المخصصة للخدمات الاجتماعية الأساسية.

66. درجة انخراط ومساهمة المجتمع المدني في اتخاذ القرار وتتبع العمليات.

67. درجة انخراط ومساهمة المنظمات غير الحكومية النسائية في إنتاج تقارير اتفاقية مكافحة كل أشكال الميز تجاه النساء.

المرمى 26. معالجة شمولية لمشكل الديون لدى الدول النامية باتخاذ إجراءات على الصعيدين الوطني والدولي لضمان استمرارية مديونيتها على المدى الطويل

68. نسبة خدمة الدين في صادرات السلع والخدمات.

المرمى 27. تهيئ وتطبيق استراتيجيات بتعاون مع الدول النامية تخول للشباب إيجاد فرص الشغل الملائمة والنافعة.

69. معدل البطالة للذين تتراوح أعمارهم مابين 15 و 24 سنة.

المراجـــع

وزارة العـــدل
• الإحصائيات المتعلقة بموظفي الوزارة، مديرية الموارد البشرية، 2005

وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة
• البحث الوطني حول التنوع البيئي، التقرير الإجمالي، الدورة 7 لمؤتمر الأطراف الخاصة بالاتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية، مراكش من 29 أكتوبر إلى 9 نونبر 2001.
• تقرير حول حالة البيئة بالمغرب، 2001.

وزارة المالية والخوصصة
• "جدول القيادة" السنوي للاقتصاد الوطني، 2004 و 2005، مديرية السياسة الاقتصادية العامة.

وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي
• إحصائيات 2005.
• من أجل استراتيجية وطنية لمحاربة التخلي المدرسي، تقييم أنشطة البرنامج الحكومي للمغرب، 2004، بتعاون مع اليونسيف.
• تطور معدلات التمدرس، مديرية الاستراتيجية والتخطيط، أبريل 2004.

وزارة الصحـــة
• البحث الديموغرافي والصحي، 1992.
• البحث الوطني حول صحة الأم والطفل، 1997.
• البحث حول أسباب وظروف وفيات الأطفال الأقل من 5 سنوات، 1998.
• البحث حول السكان والصحة العائلية، 2003.

وزارة الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد
• الموقع الالكتروني للوزارة.

الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالإسكان والتعمير
• برنامج "مدن بدون صفيح 2004-2010".

كتابة الدولة المكلفة بالأسرة والطفولة والأشخاص المعاقين
• تمثيل المرأة في الحقل السياسي، 2000. بحث أنجزته الوزارة المكلفة بشؤون المرأة.

المندوبية السامية للتخطيط
• البحث الوطني حول استهلاك ونفقات الأسر، 1984-1985، مديرية الإحصاء.
• البحث الوطني حول ظروف معيشة الأسر، 1998-1999، مديرية الإحصاء.
• البحث الوطني حول استهلاك ونفقات الأسر، 2000-2001، تقرير إجمالي، مديرية الإحصاء.
• تحليل مظهر وديناميكية الفقر : أساس تخفيف حدة الفقر، 2001، مديرية الإحصاء.
• المرأة والبيئة : المرأة القروية ومشاكل الماء والطاقة، 2001، المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي.
• التقرير الوطني حول أهداف الألفية من أجل التنمية، 2003.
• النشاط، الشغل والبطالة، 1995 و 2004، مديرية الإحصاء.

• النساء والرجال بالمغرب : تحليل وضعية وتطور الفوارق بمنظور النوع ، 2003، مديرية الإحصاء.
• خريطة الفقر للجماعات، يونيو 2004.
• بحث وعمل حول "قدرات وضع سياسة لمحاربة الفقر والتهميش الاجتماعي"، حالة "مراكش"، وثيقة عمل CEREF-CERED-UNDESA، دجنبر 2004، المندوبية السامية للتخطيط.
• تقرير حول تقييم مخطط 2000-2004، يونيو 2005.
• الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2004.

بنـــك المغـــرب
• التقرير السنوي 2004.

الأمـم المتحـــدة
• المملكة المغربية –الأمم المتحدة : الحصيلة المشتركة للبلدان ، 2000، مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة.
• أهداف الألفية : تقرير للأمين العام للأمم المتحدة : الاستثمار في التنمية : مخطط عملي لإنجاز أهداف الألفية من أجل التنمية، 2005.

برنامج الأمم المتحدة للتنمية
• مبادرة 20/20، التقرير الوطني حول وضعية الخدمات الاجتماعية الأساسية بالمغرب ، 2002.
• التقرير الدولي حول التنمية البشرية، 2003.
• التقرير الدولي حول التنمية البشرية، 2004.

المنظمة العالمية للصحة
• أفضل مدة للرضاعة الطبيعية، مجلة منهجية، جنيف.

البنك الدولي
• المملكة المغربية –تقرير حول الفقر : معرفة الأبعاد الجغرافية للفقر بهدف تحسين وضبط فهمها عبر السياسات العامة، 2004، مجموعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، جهة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
• تقرير حول الجودة "فوارق النوع في ميدان التمدرس على الصعيد المحلي، تحليل العوامل المؤسساتية، السوسيو–ثقافية والاقتصادية".
• تقرير حول تنمية جهة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا " التباين بين الجنسين والتنمية بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا، النساء في الدائرة العمومية، 2004".
• تقرير حول الفقر، المملكة المغربية، 2004.

آخـريـــات
• مظاهر وأسباب فرط وفيات الأطفال الإناث بالدول في طريق النمو ، تقرير فصلي للإحصائيات الصحية العالمية (جنيف) 1987 والدرون.
• وجود ومحددات التباين في وفيات الأطفال والرضع بمنطقة الساحل، مداخلة بالجمعية السنوية لجمعية سكان أمريكا، واشنطن 21-23 مارس 1991، لوكرون والشيخ مباك.
• النساء والديمقراطية : التساؤل الكبير ؟ 2000، سلسلة أبروش.
• إصلاح قانون الأسرة : 50 سنة من المناقشات، 2002، مجموعة برولوك رقم 5 و 6.
• المغاربة والمغربيات اتجاه السياسة : أي موقع للنساء، منشورات أفارد، 2002.
• الأنثوية–الذكورية : المسيرة نحو المساواة بالمغرب، 1993-2003-2004، منشورات مؤسسة فريدريك إيبرت.
• أحداث الندوة "معرفة الفوارق بين الرجال والنساء : مقاربة النوع : النظرية والتطبيق 2005، منشورات كريجيد.

أهـداف الألـفيـة مـن أجـل الـتـنـمـيـة
التقريـر الـوطنـي 2005

تم إنجاز هذا التقرير، تحت إشراف وبتنسيق المندوبية السامية للتخطيط
التي سهرت إضافة إلى ذلك على عملية التحرير، وذلك في إطار مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
وصندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة "النوع وأهداف الألفية من أجل التنمية"
وبدعم مالي من الصندوق الياباني "المرأة والتنمية" وقطاع التنمية الدولية للمملكة المتحدة.

5 تحسين الصحة النفاسية

6 مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض

7 كفالة الاستدامة البيئية

8 إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية